جامعة الدكتور الطاهر مولاي

سعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

صنع السياسة العامة المحلية في الجزائر– السياسة العمرانية – دراسة حالة مديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة –

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر العلوم السياسية تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالبة:

❖ رحماني حليمة

إشراف الأستاذ

* أ. شاربي محمد

اعضاء لجنة المناقشة:

– الدكتور: عتيق الشيخ ..... رئيسا

– الدكتور شاربي محمد ..... مشرفا ومقررا

– الدكتور بلحاج هواري ..... عضوا مناقشا

– الدكتور دربة أمين ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2018 م/2019 م

1440 هـ/1441 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

" قال رب اشرح لي صدري

(25) ويسر لي أمري (26) "

صدق الله العظيم

الآية (25-26) من سورة طه

كلمة الشكر

الحمد لله الذي نستعينه ونستهديه حمدا كثيرا في إرشادنا

إلى خير الطريق وهو طريق النور والعلم الذي أول من دعي إليه نبيه

صلى الله عليه وسلم.

وبعد،

بمناسبة إنهاء هذا العمل المتواضع نتقدم بخالص الشكر والتقدير

إلى الأستاذ الفاضل "أ.شاربي محمد" بتكرمه علينا بالنصائح والإرشادات من أجل إنجاز هذا الموضوع.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى من ساعدنا في طباعة هذه المذكرة

وبخالص الشكر لجميع الأساتذة الكرام.

وعمال المكتبة الذين قدموا لنا يد العون وحرسوا على خدمة الطالب وكل عمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على المجهودات بدون استثناء.

كما لا ننسى الأصدقاء والزملاء الذين جمعنا بهم طريق العلم والمعرفة

وها نحن نفترق على ذلك

إلى كل هؤلاء خالص الشكر والتقدير

الإهداء

الحمد لله ولا إله إلا الله صاحب الفضل العظيم على نهاية هذا العمل المتواضع الذي أهدي من خلاله ثمار جهدي ونهاية مشواري الدراسي إلى منبع الحنان أمي التي نورت دعواتها دربي إلى التي أحبها أكثر من قرة عيني أمي الغالية والحمد الله الذي قدرني وبلغت غايتها –أطال الله في عمرك–

- إلى الأب الذي أعطاني الحياة لأعيشها معطيا لي نصيحة العيش وقت النجاح والفشل أطال الله في عمره.
- إلى إخوتي محمد ، سمية و البرعمتان مريم و نرجس وأخي الغالي عزيز و أختي الغالية نورهدى وجدتي أطال الله عمرها وإلى كل العائلة
- إلى أعز صديقاتي بختة ، أسماء ، سهام ، سمية ، سميرة ، حورية ورشيدة
- إلى الذي شاركني فرحة نهاية مشواري
- إلى كل طلبة العلوم السياسية تخصص إدارة محلية

دفعة 2019/2017

رحماني حليمة

مقدمة

مقدمة

في ظل التطورات الحاصلة في العالم وظهور العديد من المشاكل المختلفة أدرك العديد من القادة السياسيين في مختلف الأنظمة السياسية ضرورة حل تلك المشاكل التي تمس المواطنين والاستجابة لمختلف مطالبهم من أجل تحقيق أهدافهم ضمت برامج وخطط متكاملة أو بما يعرف بالسياسات العامة، وقد حظي موضوع السياسة العامة بالاهتمام الكبير من طرف الباحثين الأكاديميين والقادة السياسيين، وأصبح كحقل معري يتقاطع مع مختلف العلوم الاجتماعية من سياسة واقتصاد واجتماع.

وتتميز السياسة العامة التي يقررها النظام السياسي بالتنوع والشمول الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع والسياسة العامة هي عملية سياسية في المقام الأول تتميز بالصعوبة والتعقيد وتختلف طبيعة إجراءات صنعها من دولة إلى أخرى تبعا للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، تتمثل الأجهزة الحكومية في الجهاز الحكومي والبيروقراطي (الإداري والتشريعي).

كما تختلف عملية صنع السياسة العامة باختلاف طبيعة النظام السياسي، وباختلاف المنظومة ومكانة المجتمع المدني في النظام بالإضافة إلى الإمكانات المادية المتاحة والبشرية للدولة ولأن السياسة العامة تلعب دورا بالغا الأهمية في تشكيل الحاضر ووضع الأسس الأولى للمستقبل للنهوض بالدولة وتنميتها في كل المجالات والنواحي، فإنها حظيت باهتمام متزايد من طرف الباحثين الغربيين لحد جعل منهما تخصصا قائما بذاته خصصت له برامج ودراسات وحوليات ونشريات علمية ساهمت بدرجة كبيرة في ترشيد عملية صنعها وتنفيذها وعلى العكس من ذلك فإن الدراسات العربية في هذا الحقل المعرفي – السياسة العامة – محدودة وضعيفة فالسياسة العامة لم تحظى بالاهتمام إلا في السنوات الأخيرة بسبب النقص الكبير في المعلومات حول العملية السياسية وغموض قواعدها والجزائر باعتبارها واحدة من الدول العربية فهي تعاني من نفس الإشكالية أي نقص الدراسات والأبحاث الأكاديمية حول السياسة العامة و الفواعل السياسية المشاركة سواء في ظل الأحادية الحزبية المتبناة مباشرة

بعد الاستقلال أو في ظل التعددية الحزبية التي تم تبنيها في دستور 1989، كما يعتبر موضوع الفواعل من أهم المواضيع في السياسة العامة لما له من انعكاس على نوع السياسات وعلاقتها بالفرد والمجتمع ونظام الحكم، كما أن الجزائر مازالت من الدول ذات الاهتمام الضيق بالسياسات العامة إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأت تتجه مجهودات بعض الباحثين للكشف عن طبيعة السياسات العامة المحلية كالصحة التعليم، السكن، لكن تبقى جد محدودة وهذا له ما يبرره الميلاد الجديد لهذا الحقل العلمي في بلادنا والإدراك المتأخر حول أهميته، ومن أبرز السياسات العامة المحلية يمكن الحديث عن السياسة العمرانية المحلية حيث عرفت الجزائر عدة مراحل لكل منها سياسة عمرانية متميزة عن الأخرى، بفعل الأساليب الإدارية المختلفة، حيث اعتمدت أسلوب المركزية في التخطيط والتنفيذ، في ظل النظام الاشتراكي (1962 – 1989) بتأتي بعدها المرحلة الانتقالية، وبذلك اتجهت الجزائر لأن يكون لها نظام إداري لا مركزي في إدارة الولايات المدن والبلديات إذ أصبح هذا النظام من مظاهر الدولة الحديثة، كما تعتبر السياسة العمرانية من بين مبادئ وأهداف السياسة الوطنية لتصبح بذلك مصب الاهتمام السلطات المركزية إلى جانبها السلطات المحلية بالإضافة إلى جمعيات المجتمع المدني، لذلك كان لازما أخذ عينة من المدن الجزائرية لتطبيق سياسة العمرانية عليها ومعرفة مدى تحقيق هذه السياسة لأهداف التنمية المحلية فيها فكانت مديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة أقرب مثال يمكن تطبيق عليه هذه الأفكار للوصول إلى النتائج المرجوة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على وسيلة هي غاية في الأهمية، يجب على الحكومات الفاعلة الالتفات إليها وتوجيهها بما يكفل الحد قدر الإمكان من سلبياتها بالإضافة إلى تسخيرها بما يخدم الصالح العام، وتشجع أهمية الدراسة من خلال:

1- أن هذا الموضوع من الموضوعات السياسات المهمة، التي يجب أن تفرد له دراسة علمية لمعالجته وتحليل جوانبه وأبعاده المختلفة.

2- محاولة تقديم تصور نظري وتحليل معلوماته لكل ما أتيح للباحث من معلومات حول السياسة العامة، وذلك من خلال البحث والكشف عن دورها وأهميتها في صنع القرار السياسي.

3- إن هذا البحث سيقدم إطارا نظريا ومنهجيا، يمكن من خلاله التفاعل مع الانعكاسات السلبية والإيجابية لمفهوم السياسة العامة ومحاولة وضع المخططين للسياسة العامة أمام مسؤولياتهم تجاه التداعيات التي يمكن أن يترتب على ذلك.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقديم قراء علمية ونظرة واقعية معتدلة ودراسة أكاديمية لهذا الموضوع بعيدا عن التطرق والارتجالية، من أجل تقديم تأصيل نظري ومنهجي لمفهوم السياسة العامة، كما تهدف إلى تبيان مفهوم السياسة العامة ودورها في صنع القرار.

مبررات احتيار الموضوع:

أ- مبررات ذاتية: يعتبر الدور الرئيسي لاختيار هذا الموضوع نتيجة لرغبة شخصية في دراسة السياسة العامة المحلية ومحاولة معالجة مثل هذه المواضيع المعاصرة التي لا تزال محل جدل كبير لدى العديد من الدارسين والباحثين في حقل العلوم السياسية.

ب- مبررات موضوعية: إن موضوع السياسة العامة المحلية أصبح يشكل مجالا خصبا للباحثين السياسيين نظرا للقضايا التي يتناولها وتأثيرها على الحياة اليومية للمواطنين وأضحى إهمالها وعدم التكفل بها يعدد الاستقرار الاجتماعي للدولة، ومع ذلك تفتقر المكتبات لدراسات الأكاديمية في هذا المجال باللغة العربية، مما دفع الباحث إلى التعمق في الموضوع للمشاركة في المجال البحثي.

- لقد واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات منها:
- محدودية المراجع التي تتناول موضوع السياسة العامة المحلية.

صعوبة الحصول على المعلومات والتقارير الميدانية من مراكز القرار.

أدبيات الدراسة:

إن بناء هذا التصور جاء بعد الإطلاع على مجموعة من التراكمات العلمية والمعرفية والدراسات السابقة في هذا المجال. كذلك لا يمكن لأي معرفة علمية أن تنتقل وتتواصل دون تطلعية وتواصل في الفكر وعلى ضوء الدراسات السابقة انبعثت رغبتنا في بناء هذه الإشكالية التي تقودنا في عملية الدراسة، وأهم هذه الأدبيات التي تصب في لب الموضوع اعتمدنا على ما يلي:

1- كتاب الدكتور نعمي خليفة الفهداوي بعنوان: **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، الطبعة الأولى بعمان عن دار المسيرة للنشر والتوزيع سنة 1422/2001، والذي قدم فيه تحليلا فنيا مشخصا حول السياسة العامة على الصعيد المفاهيم والنظريات، بالإضافة إلى أنماط السياسة العامة ومرتكزاتها البنيوية كما أشار إلى تحليل السياسة العامة كأسلوب علمي وإطار منهجي للتعامل مع قضايا السياسية، وكذا توظيف العلم والمعرفة العلمية وتطريحهما لخدمة السياسة والأهم في هذا المؤلف هو تشخيص أهم النوى الفاعلة في صنع السياسة العامة وكل التغيرات البيئية التي تدخل في توجيه النعلين من ثقافة سياسية وظروف اجتماعية وثقافية ... إلخ.

2- من الأدبيات المتخصصة والإسهامات المفكرين في حقل السياسات العامة هو ما جاء به أندرسون جيمس في مؤلفه **صنع السياسة العمة** المترجم من طرف الأستاذ الدكتور عامر الكبيسي بعمان دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1420/1999، حيث يعد الكتاب من أبرز الأدبيات التي تناولت بأكبر تخصص وتفصيل في النشاط عملية صنع السياسة العامة، وبينت كذلك أن السياسة العامة لم تعد مجرد خطة إرشادية آنية، وإنما محصلة لمجموعة من القوى الفاعلة في النظام السياسي سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وهذا عبر جميع ما حل السياسة العامة سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وهذا عبر جميع ما حل السياسة العامة التي طرحها إندرسون، من تحديد الشكل إلى وضع السياسات حيز التنفيذ إلى معرفة آثارها وصداها من خلال التقييم.

- مذكرة ماستر من إعداد زكرياء، عطا الله، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية،جامعة محمد خيضر بسكرة، عنوان: " **دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة المحلية في الجزائر أنموذجا، قراءة في قانون**

البلدية والولاية 2012/2011، تطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري للجماعات المحلية والسياسية العامة المحلية من خلال تحديد مفهوم الجماعات المحلية والسياسة العامة المحلية، ثم تناول واقع الجماعات المحلية في الجزائر في إطار الإصلاحات 2012/2011م.

– مذكرة ماستر، من إعداد نسيمة خلفاوي، تخصص تسيير وإدارة الجامعات المحلية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، عنوان: " **السياسة العمرانية للجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية سيدي أحمد**، تطرقت في الإطار النظري والمفاهيمي لماهية السياسة العامة ونشأتها وأهم خصائصها، وكذلك تطرقت للسياسة العمرانية من خلال ماهية العمران وعلاقته بالمفاهيم الأخرى وكذلك الجماعات المحلية باعتبارها الفواعل المحلية للسياسة العمرانية.

وانطلاقا من الأهمية التي يحظى بها هذا العلم والوظيفة التي يؤديها، لذا تنحصر **إشكالية** الدراسة البحثية كالآتي:

الإشكالية:

– ما هي أهم السياسات التي انتهجتها الجزائر في ظل السياسة العمرانية؟

تحت هذه الإشكالية تندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- فيما يتجلى مفهوم صنع السياسة العامة؟
- ما هي أهم الفواعل المشاركة في صنع السياسة العامة المحلية في الجزائر؟
- ما هي أهم الآليات التي تتماشى وطبيعة العمران؟
- ما هو واقع السياسة العمرانية المحلية على مستوى بلدية سعيدة؟.

الفرضيات:

- السياسة العامة هي مجموعة من الأهداف او البرامج الأساسية تصاحبها مجموعة من القرارات تحدد كيف تضع الأهداف.

- تعتبر البلدية والولاية مدخلا مهما من مداخل إصلاح الذي تقوم به الدولة من أجل تفعيل مشاركة محلية.

- كلما كانت السياسة العمرانية فعالة ومرتكزة على أسس علمية كلما أدى إلى تطور العمران.

- تتعدد وتزداد المشاكل العمرانية إذا كان التسيير والتنفيذ عير عقلاني.

حدود المشكلة البحثية:

1- الحدود المكانية: تهتم هذه الدراسة بدراسة السياسة العامة العمرانية المحلية في الجزائر أي أنها تختص بميدان محدد وهو السياسة العامة وبمجال معين وهو العمران، على أن يتم تحديدها مكانيا بالدراسة في مديرية التعمير والهندسة المعمارية لولاية سعيدة.

2- الحدود الزمانية: تم تحديد الفترة الزمنية للقيام بالمقابلة من 21 مارس إلى غاية 30 أفريل 2019.

الإطار المنهجي:

تم الاعتماد على مجموعة من المناهج والاقتراب والأدوات البيانية وذلك على النحو التالي:

1- المنهج الوصفي:

هو طريقة من طرق التحليل والتفسير يستخدم الأسلوب العلمي السليم من أجل الوصول إلى حقائق معينة حول أي قضية، فمن الضروري استخدامه في هذه الدراسة وذلك لجمع المعلومات حول السياسة العامة المحلية كحقل علمي والسياسة العمرانية كمجال من مجالاتها.

2- منهج دراسة حالة:

هو منهج يقوم على جمع البيانات المتعلقة بوحدة البحث بهدف الإحاطة بها ومعرفة أهم الفواعل المؤثرة فيها، وتحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها والتعمق في دراسة متغيراتها، وهذا ما ينطبق على موضوعنا،حيث ينحصر في صنع السياسة العامة المحلية في الجزائر.

3- المنهج المقارن:

يعتبر المنهج الأساسي في العلوم السياسة، وذلك من خلال مقارنة مختلف الأدوار الجوهرية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة المحلية.

4 – المنهج الإحصائي:

لا تخلو أي دراسة في العلوم السياسية والاجتماعية من الإحصاءات كأدلة الصادقة وكأحد الأساليب وصف الظواهر وإثبات الحقائق العلمية، وذلك من خلال التطرق لمجموعة من الأرقام الإحصائية التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية.

الإطار النظري:

الاقترابات:

1- الاقتراب القانوني المؤسسي:

وذلك بالرجوع إلى النصوص القانونية والدستورية الإجراءات التنظيمية، أيضا إجراء دراسة ميدانية في مديرية التعمير والهندسة المعمارية لولاية " سعيدة " وذلك للتعرف على واقع العمل بها.

2- أدوات جمع البيانات: لقد تم الاعتماد من أجل جمع البيانات على الأدوات التالية:

أ- الأدوات النظرية: حيث تم الإطلاع على مختلف مراكز المعلومات سواء المكتبات الوطنية أو المؤسسات المعنية من أجل جمع البيانات والتقارير حول موضوع الدراسة.

ب– المقابلة: هي أسئلة شفهية تجسد محادثة بين الباحث والشخص المبحوث بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين.

يسعى الباحث التعرف عليه من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وفي هذه الدراسة أجرت الباحثة بعض المقابلات لجمع معلومات ميدانية عن واقع السياسة العمرانية المحلية بمديرية التعمير والهندسة المعمارية لولاية سعيدة.

3– الاقتراب البنيوي الوظيفي:

يركز هدا المدخل على الاهتمام والتحليل لمختلف النشاطات والوظائف والأدوات التي تقوم بها مؤسسات النظام السياسي، يحكم بشكل من هياكل وبنى متداخلة فيما بينها، تقوم كل منها بأداء وظيفة تكون مكملة لباقي الشكل البنيوي الوظيفي الخاص بالنظام ككل، حيث تعرضها لأي خلل وظيفي في أحد أجزائه يؤثر على باقي الوظائف الأخرى.

4– اقتراب اتخاذ القرار :

وهو إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين على التعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في خصمه، يملك هذا الإطار التحليلي مقدرة على التوقع بحدوث نتائج بناء على توفر بعض المتغيرات، وقد استعانت الدراسة بهذا المقترب من أجل فهم طبيعة القرارات المتخذة لمسألة صنع السياسة العامة المحلية للجزائر.

5– اقتراب الاتصال:

يعتبر" كارل دويتش karl dwitch" أول من قاد محاولة استخدام الاتصال كبؤرة اهتمام للتحليل السياسي، وذلك من خلال عدة مفاهيم: (الرسائل)، (أجهزة الاتصال) الذاكرة (مركز القرار)، (أجهزة التنفيذ)، وفي دراستنا هذه يساعدنا هذا الاقتراب لمعرفة كيفية صنع السياسة العامة المحلية في الجزائر.

- **الإطار الإبتمولولجي:**

السياسة العامة: السياسة العامة هي التعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل أو الإمتناع عن العمل ومنه فالسياسة العامة هي مجموعات مبنية ومتماسكة لنوايا وقرارات وإيجازات يمكننا نسبها لسلطة عامة ، محلية وطنية .[1]

السياسة العامة المحلية: إن طبيعة السياسة العامة جعل منها حقلا دراسيا علميا يتناولها بشقها المحلي أو الوطني يستقطب الكثير من معاني كالحكومة المحلية ، مصالح المحلية الوطنية ، الإدارة العامة المحلية ، فالسياسة العامة المحلية وصفها البعض بأنها " ذلك الممر الحلزوني المؤطر و اللامؤطر يجد فيه المارون أنفسهم مجبرين على المرور منه صناع القرار منفذين له ومستفدين منه[2]

السياسة العمرانية المحلية: هي الإستراتيجية التي تهدف الدولة للتحكم في العمران وتعد من السياسات العامة الجزئية وهي تلك السياسة العامة التي تحظى باهتمام جماهيري واسع وتجتذب إليها شرائح كبيرة من المجتمع وتشمل السياسة العمرانية السياسات القطاعية الثلاثة المتمثلة في سياسة التهيئة والتعمير ، السياسة العقارية ، سياسة الإسكان ، السياسة الفلاحية

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات منها:

- محدودية المراجع المتوفرة التي تتناول موضوع السياسة العامة المحلية بصفة عامة والسياسة العمرانية المحلية في الجزائر بالتحديد.

- صعوبة الحصول على المعلومات والتقارير الميدانية من مراكز القرار.

[1]- وصال نجيب العزاوي ، **مبادئ السياسة العامة** ، عمان الأردني: دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة 1 ، 2003. ص20.

[2]- أحمد طيلب ، **دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي** ، رسالة ماجيستر للتنظيم السياسي والاداري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2006. ص32.

هندسة الخطة:

خصصنا الفصل الأول لتناول الإطار النظري، بحيث تم تخصيص المبحث الأول لماهية السياسة العامة وأهميتها ونشأة سياسة العامة وأنواعها ومراحلها، أما المبحث الثاني فقد خصص لتناول السياسة العامة المحلية من خلال التعرف على السياسة العامة المحلية وعلاقتها ببعض المفاهيم المتشابهة لها، أما المبحث الثالث فقد عرجنا على السياسة العمرانية المحلية باعتبارها مجالا من مجالات السياسة العامة المحلية وعلاقتها بالعمران.

أما الفصل الثاني فإنه يمثل الجانب النظري، إذ تم تخصيصه للب موضوعنا البحثي المتمثل في الجزائر، فإن مبحثه الأول عبارة عن استعراض للفواعل المحلية المشاركة في صنع السياسة العامة المحلية، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لمراحل صنع السياسة العامة المحلية على مستوى الولائي والبلدي، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه لواقع السياسة العمرانية المحلية في الجزائر من خلال عوامل السياسة العمرانية المحلية وأدوات تسييرها وأهدافها.

أما الفصل الثالث فقد تناولنا الجانب التطبيقي للإطار النظري حيث تم تخصيص المبحث الأول دراسة تطبيقية لمديرية التعمير والهندسة المعمارية، ففي المطلب الأول قمنا بتعريف مديرية التعمير والهندسة المعمارية، أما المطلب الثاني فقد شمل الهيكل التنظيمي لمديرية التعمير والهندسة المعمارية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

للسياسة العامة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

يعالج هذا الفصل الإطار المفاهيمي لمختلف المفاهيم التي سيتم التطرق إليها سواء فيما يخص السياسة العامة والسياسة العامة المحلية وفواعل صنع تلك السياسة لأنه من الخطأ استخدام الكلمات دون تحديد مفاهيمها، لأن ذلك سيؤدي إلى الغموض وعدم الفهم، وبناء على ذلك سيتم التركيز في هذا الفصل على مختلف مفاهيم السياسة العامة وتحديد خصائصها وأنواعها ومراحل صنعها هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسيكون حول السياسة العامة المحلية والمبحث الثالث حول السياسة العامة المحلية للعمران، إذ سيكون هذا الفصل تمهيدا للفصول الأخرى لأجل إعطاء توضيح وضبط أكبر للموضوع وفق منهجية عملية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة.

لقد تعددت وتنوعت التعاريف الممنوحة للسياسة العامة بالنظر إلى الاختلال الموجود بين الباحثين الذي حال دون إيجاد تعريف واحد متفق عليه، مما يستلزم عرض مجموعة من التعاريف.

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة وأهميتها.

إذا نظرنا إلى تعريفات السياسة العامة في العديد من الأبحاث والدراسات المختلفة نلاحظ عدم وجود إتفاق كبين المفكرين على تعريف وجود للسياسة العامة وذلك راجع للبيئات التي وجدوا فيها، وإلى إنشاءاتهم الفكرية والأسس العلمية التي ينطلقون منها.

حيث عرفها جيمس أندرسون أنها: برنامج هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع[1].

وعرفها (**كارل فريديريك karl fridirique**) بأنها: " برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة، لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها للوصول إلى هدف محدد أو لتحقيق غرض مقصود"[2].

ويميل بعض الباحثين إلى تعريف السياسة العامة من منظور الحكومة حيث أنهم يصنفون السياسة العامة على أنها وظيفة أساسية من وظائف الحكومة، وتخصص أصيل من تخصصاتها فمن هؤلاء الباحثين (**جارد روز guard rose**) الذي عرفها بأنها: " سلسلة من الأنشطة الحكومية المترابطة قليلا أو كثيرا على أن نتائجها تؤثر على من تعمهم مستقبلا وليست قرارات منفصلة".[3]

---

[1]- جيمس أندرسون، **صنع السياسة العامة**، تر: عامر الكبيسي،ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999م، ص15.

[2]- علي الدين طلال، **تحليل السياسة العامة، قضايا نظرية ومنهجية، القاهرة**: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988، ص21.

[3] - جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص 15.

وعلى نفس المنوال سار بعض الكتاب العرب الذين حاولوا تحديد مفهوم السياسة العامة حيث أنهم صنفوها من منظور الحكومة أيضا وعلى رأس هؤلاء الباحثين (**خيري عبد القوي**) الذي عرفها بأنها: "تلك العمليات والاجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة والتطرق على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة"[1].

بينما قدم مجموعة من الأساتذة العرب الذين اشتركوا في وضع معجم المصطلحات السياسية تعريفا للسياسة العامة يمكن تصنيفه في ذات السياق حيث عرفوها أنها مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها: القوانين واللوائح والقرارات الإدارية والأحكام القضائية.[2]

ومن منظور آخر يعرف (هارولد لاسويل harold lasouil) السياسة العامة بأنها: " من يحوز على ماذا؟، ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة والنفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.[3]

وفي مقام آخر يعرف (**ديفيد أستون David Aston**) السياسة العامة من منظور تحليل النظام، حيث أنه يعرفها بأنها:" توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية في المجتمع، بطريقة سلطوية آمرة، من خلال

[1] – مخلوف محمد مخلوف، **السياسة العامة للاسكان والتخطيط العمراني في ليبيا** ، متوفر على الرابط : .http://uolej.com/arejindex.php/alostath/article/downloed/83/74

[2] - فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل** ، عمان: دار المسيرة ، 2000 ، ص30-31.

[3] – فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع نفسه**، ص40.

القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلاتInputs والمخرجات Ooutputs والتغذية الراجعة Feed back" .[1]

وفي ذات الإطار يقدم (**جبرائيل أملوند** Djebrael Almond) تعريفا للسياسة العامة يمكن تصنيفه من جانب تحليل النظام هو الآخر، حيث عرفها بأنها: تمثل محصلة عملية منظمة من تفاعل المدخلات (مطالب + دعم) مع مخرجات (قدرات وقرارات وسياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته (الإستخراجية، التنظيمية التوزيعية، الرمزية)، من خلال القرارات السياسية المتخذة[2].

أهمية السياسة العامة:

تم الاهتمام بمفهوم السياسة العامة كممارسة على مر العصور والحضارات، فلم تقم أي حضارة دون تدبير شؤون أمنها وتقوية أصول الحكم فيها، ليأخذ بعدها صور عدة في ظل النظم الحديثة التي تتبع فيها بوضوح معالم السياسة العامة فلم تعد حكرا على الزعماء والحكام بل أصبحت مفهوما شاملا تقوم عليها الاتجاهات الحديثة لوصف السياسة العامة كمصلحة لتفاعلات عدة رسمية وغير رسمية على المستوى المحلي والدولي.

وقد أصبحت السياسة العامة اليوم ضرورية في كافة أوجه الحياة الخاصة والعامة للمواطنين حيث يلاحظ أن الدولة تشرع القوانين وفي صدر القرارات المختلفة لتنظيم العلاقة بين المواطنين والدولة أو بين الدولة وبغية الأطراف النظام العالمي ككل، وعليه فالأدبيات تتحدث عن سياسة عامة محلية دولية أو خارجية، سياسة عامة للمرأة، البيئة، وسياسة عامة نقدية وأخرى ضريبية وهكذا إن إرتباط السياسة العامة بالحياة اليومية للمواطنين يعتبر من المواضيع العامة التي تستحوذ باهتمامات الباحثين والسياسيين ومؤسسات البحث العلمي بمختلف اتجاهاتها الفكرية بالرغم من حداثة حقل السياسة العامة في مجال علم السياسة على وجه

[1]- فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص34.

[2]- محمد نصر مهنا، **النظرية السياسية والسياسة المقارنة**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص ص 100- 101.

الخصوص وفي مجال العلوم الاجتماعية على وجه العموم، إلا أن الأدبيات تشير بوضوح إلى تنامي هذا المجال من مجالات المعرفة بشكل ملحوظ[1].

وعلى هذا يمكن أن نجعل أسباب الاهتمام بالسياسة العامة فيما يلي: أسباب تتعلق بمدى نجاح السياسة العامة في تحقيق الأهداف ومن بينها الحاجة إلى ما يلي:

1- كيفية رسم السياسة العامة اتخاذ القرارات الحكومية المتعلقة بها.

2- أسباب فشل بعض السياسات في تحقيق أهدافها أسباب مرجعها الموازنة العامة للدولة وتكلفة تنفيذ السياسة العامة.

3- أسباب تتعلق بوظائف ذات صلة برسم وتحليل وتقييم السياسات العامة دعت إلى زيادة الاهتمام بهذه الدراسة لقد ترتب على الاهتمام بدراسة السياسة العامة كحقل علمي:

- تطور علم السياسة العامة من الشكل التقليدي الكلاسيكي وأصبح علم السياسة الحديث السلوكي.

- التركيز على دراسة الإدارة الحكومية بقصد رفع مستوى كفايتها الانتاجية والاقتصادية والاهتمام بعناصر العملية الإدارية[2].

- اهتمام الجامعات وأعضاء هيئة التدريس بهذا الحقل الجديد والدليل على ذلك الكتب، المقالات الأبحاث، المؤتمرات، حلول مواضيع السياسة العامة وصناعة القرار[3].

- إن تعقد ظروف الحياة البشرية وتداخل المصالح والعلاقات بين المجتمعات والدول ومن ثمة تضارب هذه المصالح بات لزاما على البشر أن يقدم التصورات ويضعوا الخطط والبرامج لمواجهة ما يمكن أن يواجهوه من

[1]- جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص13.

[2]- خليل حسين، **السياسات العامة في الدول النامية**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان: 2007، ص06.

[3]- خليل حسين، **مرجع سابق**، ص06.

مصاعب ولاشك أن هذا التطور نشأ قبل نشوء الدول القومية ولو بأشكال مختلفة ومتواضعة، إلا أن نشوء الدول القومية أعطى لموضوع السياسات العامة بعدا إضافيا تجلى بحيوية وأهمية هذا الجانب بإعتباره هدفا لحماية مصالح المجتمع والأفراد الذين أنابوا الدولة في تأمينها والسهر على استمرارها، ومن هنا كانت السياسة العامة في الدول تمثل أحد مظاهر نجاح الدولة أو تمثلها في خاصين مبررات وجودها لحسب المفاهيم التي إرتكزت عليها الكثير من الأفكار والمعتقدات التي أسست لسياسة الدولة الداعمة لدولة الأمم في إحتضان مواطنيها وتأمين المسائل الحيوية لبقائهم وكذلك وسائل رفاههم[1].

ويرى دافيد استون David Easton أن السياسة العامة يمكن فهمها كمصلحة نهائية للتفاعلات الاجتماعية مع تحولات البيئة الشاملة التي تقرر المنظمات والقواعد والسلوكيات والأنماط التفاعلية والعلاقات التأثيرية التي يمثلها بدورها أصولا للظاهرة السياسية التي يتعاطى معها النظام السياسي وتشكل أسسا ضابطة للتكيف معها، لذلك يعرف " دفيد استون " السياسة العامة بأنها توزيع القيم في المجتمع توزيعا سلطويا ملزما من خلال القرارات والاجراءات الموزعة لتلك القيم، ضمن عملية التفاعل بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية ."[2]

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا استخلاص تعريف جامع لتلك التعاريف وهو أن السياسة العامة هي المخرجات التي تصدر عن الجهات الصانعة للسياسة العامة على شكل لوائح وقرارات وقوانين استجابة لمدخلات وطلبات التي تظهر على الساحة من قبل الأفراد اوالجماعات داخل المجتمع وفي جميع المجالات .

[1] – مهنا عبد اللطيف الحديثي، **النظام السياسي والسياسة العامة** من الموقع: www.VB.ARARSGATE.com./SHATH REAO:PHA

[2] : David Easton.categories for the systems Analysis of .politics in Bemard susser Appavaches to the study of politics 1992p.P2.

المطلب الثاني: تطور مفهوم السياسة العامة.

إن مفهوم السياسة العامة يعد من المفاهيم المستخدمة نسبيا في حقلي العلوم السياسية والإدارية على حد سواء، غير أن الباحثين في الحقل المعرفي القديم وجدوا لها جذورا في الحضارات الإنسانية القديمة، حيث أن الإنسان ومنذ وجوده على هذه الأرض عرف مختلفة من التنظيم، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، ومن أهم الظواهر التي اهتم بها الإنسان هي ظاهرة الحكم وشؤون الرئاسة؛ وصولا إلى مفهوم الدولة في العصر الحديث، ومن هذا المنطلق يمكننا تقسيم تطور مفهوم السياسة العامة إلى مرحلتين:

– **المرحلة التقليدية:** أسهم الإنسان على مر الحضارات يف تنظيم شؤون المجتمع بأشكال مختلفة، وخاصة في أمور الإدارة وفنون الحكم والقيادة والرياسة والتدبير وغيرها، مع الأخذ في الإعتبار أن الظواهر الإدارية كانت أولى اهتماما من الظاهرة السياسية، لأن هذه الأخيرة كانت تنحصر في أيدي الطبقات الحاكمة فقط، فالإدارة العامة كانت من أقدم ممارسات الظاهرة الإجتماعية التي تقتضيها ضرورة الإجتماع والقيام بالشؤون الأمة، لكن يعد حقل السياسات العامة أيضا حقلا قديم الممارسة ويأتي هذا القدم من الارتباط بالمشكلات المجتمعية التي هي محاور علم السياسة ومحاور تحليلاته، وإلا كيف نفسر كل الممارسات الإجتماعية والسياسية التي عرفها الإنسان منذ فجر التاريخ.[1]

وهذا نراه جليا في أغلب الحضارات القديمة، كالحضارة الفرعونية وما شهدته من تنظيم يعد سابقا لعصره نسبيا، وخاصة فيما يتعلق بفن العمارة الإدارة وشؤون الحكم والسلطة، وكذلك الحضارة الإغريقية، اليونانية القديمة، وما قدمته للبشرية من العلوم والمعرفة على يد مفكريها من أمثال أفلاطون وأرسطو، اللذان

[1]- فاطمة الربايعة، تحليل السياسة العامة، نظرة في الممارسة، علي الدين طلال (محرراً) ، تحليل السياسة العامة في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004، ص13

اهتما بشؤون الحكم والسلطة وكان هذا جليا في مؤلفات " أفلاطون "، التي من أبرزها كتاب " المدينة الفاضلة "، كما أن " أفلاطون " يرى ضرورة أن يتولى الحكم الفلاسفة لأنهم حسب قوله أحق الناس وأكفاهم به[1].

أما عن الحضارة الرومانية فقد تميزت باهتماماتها القانونية والعسكرية فيما يتعلق بشؤون السلطة والحكم، وذلك راجع إلى التوسع الذي وصلت إليه الإمبراطورية وتعدد مناطق نفوذها، ومن أشهر مفكريها" سنيكا " و" شيشرون " اللذان كانتا لهما إسهامات كبيرة يف مجال القانون الطبيعي، وكذلك ظهرت العديد من الحضارات الأخرى التي كانت لها العديد من الإسهامات في هذا الحقل ولكن المجال لا يسع لذكرها جميعا.

وتأسيسا على ما سبق نرى أن السياسة العامة هي التفكير في مواجهة المشكلات الإجتماعية وتحقيق المصلحة العامة، فيعبر عن السياسة العامة أنها نتيجة أو مخرج أي نظام سياسي موجه لخدمة الصالح العام، ولعل الطابع القانوني الذي اتسمت به الحضارة الرومانية وكذلك التقسيم الجغرافي لأقاليمها وكيفية صياغة الحكم بها وعلاقتها بالامبراطور، هو نموذج عن الممارسة الواقعية للسياسة العامة، وذلك لحماية المواطنين وممتلكاتهم وتنظيم الرعايا بها[2].

فالممارسات السياسية لمواجهة المشكلات المجتمعية، ظلت مرتبطة ارتباطا جوهريا بحياة المجتمعات كما قطعت أشواطا كبيرة في سبيل التعامل مع المعطيات الجديدة، فتعقد الحياة الإجتماعية والسياسية، بعد أن كانت الكنائس في العصور الوسطى هي التي تملي وتعطي تعاليم للحكام والملوك في تدبير شؤون المجتمعات، جاء الإسلام من جهة أخرى ليعطي نهجا قويا واهتماما جديا بقضايا المجتمع البشري وما يخص السياسة والحكم وفق ما أقره الكتاب والسنة في الدولة والحكومة والخلافة، حيث جاء بالقيم والدعامات التي ينادي بها المفكرون والباحثون في العلوم الإجتماعية الإدارية والسياسية اليوم، والتي تقوم عليها السياسة العامة[3].

---

[1]- فاطمة الربايعة، **مرجع سابق** ، ص13 .

[2]- مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، **الإدارة العامة**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديد، 2003، ص55.

[3]- محمد علي المهنا، **الإدارة في الإسلام**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص146.

ب – المرحلة الحديثة:

عرف مفهوم السياسة العامة تطورا مرحليا مهما وأصبح يلقي اهتماما واسعا من قبل العديد من فقهاء وعلماء السياسة وذلك بفعل زيادة أعباء الدولة وتدخلاتها لحماية المصلحة العامة الذي شهدته المرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فعلى عكس ما كان عليها سابقا من تحليل سطحي واهتمام تقليدي، الذي كان يشير إلى الجهد الجماعي المنظم لتحقيق الأهداف العامة، فلم تكن فيه إشارة واضحة للسياسة العامة سوى بعض المفاهيم يف الحكم والسلطة، والتدبير والرياسة ....إلخ كمجرد وصف لسلوك الحكام وما يصدر عنهم من أمور تخص مجتمعاتهم[1].

فمفهوم السياسة العامة مفهوم حديث نسبيا حيث إن هذا المصطلح " السياسة العامة " " policy public " بالمعنى الأكاديمي والعلمي المعروف به في وقتنا الحالي لم يظهر قبل عام 1937، حين اعترفت جامعة "هارفرد" في الولايات المتحدة الأمريكية بتخصص الإدارة وأنشأت لها مدرسة متخصصة، وجعلت من السياسات العامة إحدى مقرراتها الدراسية، بينما كان علماء السياسة وقتها يركزون اهتمامهم على دراسة النظم السياسية للدول وعلى نظريات نشأتها وأوجه الشبه والاختلاف في دساتيرها وسلطتها، أما العمليات السياسية التي حظيت باهتمامهم فكانت تقتصر على تشريع القوانين وعلى الانتخابات ودور الأحزاب السياسية في تقاسم السلطة والحكم[2].

وتعاظم الاهتمام بموضوع السياسة العامة، بعد الحرب العالمية الثانية حين جرى التركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها والتبصر في أهدافها ومضامينها وأساليب تنفيذها، ضمن إطار تحليلي، بحسب الأولويات والإمكانيات المتوفرة، بفعل تنامي الأصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي،

[1]– أحمد طيلب، **دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر، دراسة حالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي**، مذكرة لنسل الماجستير غير منشورة. 2006-2007 ، ص 37 .

[2]– عامر الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**، القاهرة، إصدارات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص45.

وإعادة بناء الاقتصاد القومي وتوجيه الموارد الاقتصادية لسد حاجات عموم المواطنين، ولأجل إستيعاب النمو المتزايد في الخدمة المطلوبة وضرورة توفيرها وتحقيقها، كالصحة والتعليم والمواصلات وإقامة الجسور ..... إلخ، وكان من نتائج المجهود الفكري لأعوام الخمسينات للقرن العشرين، انبعاث وبروز مصطلح (علم السياسة العامة) بطابعيه الفكري والتجريبي، الذي تبلور بفضل الجهود الفكرية لعالم الاقتصاد السياسي (هارولد لاسويل lasswel Harlod Lasswel)، الذي قدم من خلال كتابه الموسوم: السياسة: من يحوز على ماذا؟ ومتى ؟وكيف؟ أساسا للعمليات التبادلية والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسات العامة وتنفيذ عملياتها[1].

وعليه تم الاهتمام بمفهوم السياسة العامة كممارسة على مر العصور والحضارات، فلم تقم أي حضارة دون تدبير شؤون أمنها وتقوية أصول الحكم فيها، ليأخذ بعدها صورا عدة في ظل النظم الحديثة الديمقراطية التي تتجلى فيها بوضوح معالم السياسات العامة فلم تعد حكرا والحكام، بل أصبحت مفهوما شاملا تقوم عليها الاتجاهات الحديثة بوصف السياسة العامة كمصلحة لتفاعلات عدة رسمية وغير رسمية على المستويين الدولي والمحلي[2].

تدخل السياسة العامة في كافة أوجه الحياة الخاصة والعامة للمواطنين فمن المعروف أن الدولة تشرع القوانين وتصدر القرارات المختلفة لتنظيم العلاقة بين المواطنين والدولة والمواطنين أنفسهم، كقول سياسة عامة محلية وأخرى خارجية وسياسة عامة للمرأة، والبيئة وغيرها، فمن هنا ترتبط السياسة العامة بحياة المواطنين اليومية على مختلف مستوياتهم.

[1]- فهمي الخليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص ص30-31.

[2]- أحمد طيلب، **مرجع سابق**، ص 20.

المطلب الثالث: أنواع السياسة العامة ومراحلها.

– السياسة العامة الاستخراجية:

كل النظم السياسية، حتى البسيطة منها تقوم باستخراج الموارد من بيئاتها، في شكل الخدمة العسكرية والخدمات العامة الإلزامية الأخرى، مثل الاشتراك في هيئات المحلفين والأشغال التي تفرض على المجرمين المسجونين، وتعتبر الضرائب أكثر أشكال وأنواع استخراج الموارد انتشارا وشيوعا في الدول المعاصرة والضرائب تعني استخراج النقود أو السلع من أعضاء النظم السياسية لأغراض الحكومية وفي مقابلها لا يتلقون منفعة فورية أو مباشرة[1].

وتنقسم الضرائب إلى قسمين:

أ – الضرائب المباشرة: التي تتمثل في الضرائب على دخل الفرد الأصول الرأسمالية والشركات والعقارات، سنويا.

ب – الضرائب غير المباشرة: التي تتمثل في الضرائب على السلع والخدمات، كالرسوم الجمركية ورسوم المنتجات الصناعية والضرائب على المبيعات والمشتريات[2].

– السياسات العامة التوزيعية وإعادة التوزيع:

هي تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال، والسلع والخدمات وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع، من أجل الإستفادة منها، مثل توزيع القروض لإقامة مشاريع صغيرة، والمنح والامتيازات التي تقدم لطلبة الجامعة، بالإضافة إلى الاعتمادات الموجهة للصحة، والتعليم والدفاع ...إلخ[3].

[1]– محمد زاهي بشير المغيرلي، **قراءات في السياسة المقارنة**، بنغازي، منشورات جامعة غاريونس، 1996، ص283.

[2]– فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص79,

[3]– هشام عبد الله، **ترجما السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر**، عمان: الدار الأهلية، 1997, ص 99.

يرتبط بسياسة التوزيع ما يعرف بسياسة إعادة توزيع الدخل لصالح فئات الدخل المنخفض أو المحدود؛ هذه السياسة تتبناها البلدة الشيوعية بوضوح وعلانية، كما أن الدول الديموقراطية الغربية بما فيها الولايات المتحدة تبذل جهودا في هذا السبيل[1].

– السياسات العامة التنظيمية:

نظرا لتعقد الحياة وتزايد المشاكل في الصحة والمرور، والسكن ...الخ، وتطور سبل الأعمال وتزايد أنشطة الحكومة، ازدادت الحاجة إلى مثل هذه السياسات والمتمثلة في ممارسة النظام السياسي لعمليات الضبط والرقابة لمختلف الأنشطة والسلوكيات والسلوكيات للإلتزام بدواعي المصلحة العامة، وتطبيق القانون بما يضمن عمل المجتمع أو عدم عمله، وفرض العقوبات اللاّزمة عند حصول أي تجاوزات[2].

– السياسات الرمزية:

هي السياسات التي تهدف من ورائها النظم السياسية تعبئة الجماهير، ورفع حماستهم الوطنية من خلال حديث القادة السياسيين عن تاريخ الأمة وعن القيم والأيديولوجيات المتمثلة في المساواة والديمقراطية والوعد بالانجازات والمكافآت مستقبلية، وتهدف هذه الشعارات إلى تحسين نوايا المواطنين في قادتهم والإيمان ببرامجهم السياسية، مما يجعلهم يدفعون الضرائب بطواعية والتزام بالقوانين مما يقلل من معارضة النظام، أي قبول شرعية الحكومة وسياساتها العامة[3].

- **مراحل صنع السياسة العامة:**

[1]–كمال المنوفي، **السياسة العامة وآداء النظام السياسي**، ضمن ندوة بعنوان: **الأطر النظرية ومناهج التحليل السياسية العامة**، القاهرة، مركز البحوث والدراسة السياسة السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1987، ص283.

[2]– عامر الكبيسي، **مرجع سابق** ، ص164.

[3]– هشام عبد الله، **مرجع سابق**، ص199.

بعدما تطرقنا فيما سبق للبيئة التي تحيط بعملية صنع السياسة العامة سوف نتناول في هذا الإطار جانبا آخر من جوانب صنع السياسة العامة ألا وهو مراحل صنع السياسة العامة وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

أولا: تحديد المشكلة

تعرف المشكل بأنها ترتبط بقضية أو بموقف معين، أو حاجات مطلوبة، وعليه هي ظاهرة محددة، لها أغراضها وأثارها المباشرة وغير المباشرة، وهي قابلة للحل في إطار المقومات البيئية.

لذا فالمشكلة العامة هي التي تدفع صناع السياسة العامة للتحرك بسرعة؛ لأنها تمثل مجموعة المطالب والحاجات والقيم التي يجب الإستجابة لها، وصفة العمومية هي الصفة الأساسية في تحديد مشاكل السياسة العامة[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المقصود بالمشكلة هي تلك المشاكل العامة التي تطيل شريحة واسعة من المجتمع كالمشاكل المتعلقة بالأمن والصحة والتعليم والفقر،... الخ.

ثانيا: الأجندة السياسية أو جدول الأعمال

تواجه الحكومات العديد من القضايا المجتمعية، لكن لا تستطيع أن تحل كل تلك المشاكل، مهما كانت إمكاناتها المادية والبشرية، لهذا فإنها تقوم بإدراج أهم القضايا أو المطالب العامة الأكثر عند المجتمع في جدول يسمى بجدول أعمال السياسة العامة أو ما يسمى بأجندة سياسة الحكومة التي تتطلب عملية مناقشة فعلية، يترتب عنها اتخاذ قرارات **رسمية مناسبة** لتلك المطالب المطروحة[2].

[1]- حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة مؤسسات** ، القاهرة: دار الثقافية ، 2000، ص25.

[2]- أحمد مصطفى أحسيني، **تحليل السياسات، مدخل جديد في التخطيط في الأنظمة الحكومية**، دبي مطابع البيان التجارية 1994، ص94.

ثالثا: صياغة السياسة العامة:

هي بلورة مسودة السياسات من قبل السلطة التشريعية أو صياغة القواعد أو النظم الإدارية الجديدة التي تضع المبادئ موضع التطبيق، وهذه مهمة فنية وإجرائية لكنها في غاية الأهمية لكونها تحدد المضمون والإطار، وتعد المعبر عن ما تمخضت عنه الجهود والنقاشات السابقة، كما أن أهمية صياغة السياسة العامة تكمن في أن إدخال أي نص أو عبارة في أية لائحة أو قانون أسهل بكثير من رفعه بعد تشريعه، وربما يدخل النص دون أي عناء أو حتى دون قصد من ورائه ولكن حني يراد رفعه تظهر الصعوبات وتوضع العراقيل[1].

رابعا: تبني وتنفيذ السياسات العامة

إن هذه المرحلة تستدعي التنفيذ الفعلي للسياسة أو البديل الذي تم تبنيه، فعند الانتهاء من تبني سياسة ما وتشريعها تصبح المقترحات والمشروعات واللوائح التي تعبر عن مضمونها مؤهلة لأن توصف بالسياسة العامة، التي تكتسي بطابع الرضا لجميع الأطراف المعنية بها والتي تمت فيها اختزال حجم الصراعات والمساومات وتفاوت الآراء بطريقة ائتلافية مرضية ولو على حساب القلة القليلة التي لم تبد استحسانها لهذا النوع من السياسة[2].

خامسا: تقويم السياسات العامة

إن تقويم السياسة العامة، هو بحث أو فحص موضوعي ذو غاية تجريبية منتظمة لتلك التأثيرات التي تنتجها السياسات والبرامج العامة، من خلال الأهداف التي تنوي تحقيقها، كما أن السياسة العامة لا يمكن أن تفي بمتطلباتها بشكل تام وفعلي، وسوف تكون بعيدة عن مقاصدها، على مستوى الصنع أو على مستوى التنفيذ[3].

[1]- جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص49.

[2]- أحمد طيلب، **مرجع سابق**، ص40.

[3]- فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص35.

- **خصائص السياسة العامة:**

1/– السياسة العامة في فعل للمؤسسة الحكومية: السياسة العامة تمثل الخيارات الحكومية ونشاطاتها الرسمية المتطورة، فالحكومة تقوم بتبني سياسة عامة إزاء مشكلة أو قضية مجتمعية، وتصدر بشأنها قانون أو مرسوما أو تعليمات تنظيمية تحدد المسارات والأنشطة والأهداف التي ستكون من مهام المؤسسات الحكومية المعنية بتلك المشكلة أو القضية، وبالتالي فالسياسات العامة تشمل البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليست القرارات المنفصلة والمتقطعة، فإنها تشمل مثلا المراسيم الصادرة بتشريع القوانين والقرارات المنفذة لهذه القوانين مثل مواجهة الفقر والقضاء على البطالة وإقامة برامج اجتماعية لرعايا الأطفال والشيوخ مساندة ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

2/– السياسة العامة ذات سلطة شرعية: تشكل السياسة العامة بعدا مهما من أبعاد الالتزامات القانونية والشرعية، حيث بمجرد إصدار وإقرار السياسة العامة يتم وضع وإصدار قانون أو مرسوم أو نظام يمنع أو يجيز تصرف وسلوك معين وترتبط هذه الخاصية بعملية تنفيذ السياسة العامة وتطبيق مقرراتها كنشاط عملي وممارسة فعلية ومثال على ذلك إصدار قوانين لحماية الأنصار من التلوث بمنع رمي الأوساخ والمخلفات الملوثة فيها[2].

3/– السياسة العامة نشاط هادف ومقصود: إن السياسة العامة تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل تصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين، فالسياسات العامة في ضوء الأنظمة السياسية لا تتضمن أشياء تحدث آنيا[3].

4/– السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية: السياسة العامة تعبر عن أمور ومسائل واقعية أي تشكل احتياجات ومطالب ملموسة ومحسوسة ويجب عليها أن تكون نتائج ومخرجات يمكن تطبيقها في الواقع، ولا يجب

[1]– حسن أبشر الطيب، **مرجع سابق**، 2000، ص294.
[2]– خليفة فهمي، **مرجع سابق**، ص46.
[3]– جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص16.

أن نعبر عن أمور غامضة وغير قابلة للتطبيق كإدعاء الحكومة عن نيتها للقيام بجهود في المستقبل، دون أن يكون هناك ما يشير أو يبين المباشرة في الحقل الحقيقي والفعلي، ذلك لأن السياسة العامة هي وعود وجهود قول وعمل كونها أيضا تقوم ببلورة مطالب وحاجات الأفراد بطريقة منظمة حيال مشكلة أو قضية معينة وذلك يستوجب الاتفاق وتوحيد الاتجاهات لتحقيق ما ينبغي القيام به، وصولا إلى الهدف المطلوب[1].

5/– السياسة العامة في خدمة المجتمع: إن الحكومات الحديثة تمارس أنواعا متعددة من السياسات العامة في سبيل حماية المصلحة العامة، التي تمثل المصالح المختلفة لفئات المجتمع وبالتالي تنقسم السياسة العامة لمجموعتين أساسيتين هما[2]:

- السياسة العامة ذات الطبيعة المادية.
- السياسة العامة ذات الطبيعة الرمزية.

6/– السياسة العامة توازن بين الفئات والجماعات المصلحية: تتأثر السياسة العامة بعدة قوى فاعلة والمتمثلة في مجموعات المصالح والضغط التي تقيم وتشكل تحالفات الحفاظ على مصالحها وهذا ما يسمى تحالفات المثلثات الجديدة (بين مجموعات المصالح واللجان التشريعية للسياسات العامة والوثائق والأجهزة الإدارية المنفذة لها)، حيث هذه المثلثات نتيجة طبيعية لسياسات أقطاب المصالح التي تعمل جاهدة في سبيل تطوير حجمها، وتباعيتها السياسية[3].

7/– السياسة العامة قد تكون غير معلنة أو غير مؤطرة بقانون أو نظام: بإمكان صانعي وراسمي السياسات العامة وضع سياسة عامة معينة وذلك من خلال (عدم فعل أي شيء وكأنهم يقومون ويؤدون شيئا وهذا ما رآه "

[1]– حسبة غارو، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة**، دراسة حالة الجزائر من 1997 – 2007، مذكرة شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2011- 2012، ص57.

[2]– جوزيف كاير، لويس وسلر، **تغيير اجتماعي والإدارة المتكيفة**، ترجمة (محمد الخطيب)، عمان، دار النشر للطباعة والنشر، 1996، ص38.

[3]– حسبة غارو، **مرجع سابق** ، ص58.

داي " حيثما عرف السياسة العامة بأنها: " اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين "، فالسياسة العامة قد تأمر بتصرف معين كما قد ننهي عن القيام بتصرفات أخرى غير مقبولة ومركزية أو قد يكون عدم رسم سياسات أو عدم التزام هذه الأخيرة بالتصرف إزاء مشاكل أو قضايا معينة بمثابة توجيه الحكومة قد تتبنى مثلا سياسة عدم التدخل أو رفع اليد في ميدان أو قطاع ما إزاء مشكلة أو قضية ما[1].

8/– السياسة العامة تعكس الجدوى السياسية: تعكس هذه الخاصية تقييما قبليا للآثار المتوقعة للسياسة العامة المتخذة قبل المباشرة لتنفيذها حيث تشكل جدوى مؤشرا هاما من مؤشرات نجاح السياسة العامة، وهذا ما ذهب إليه " ماتيوكن " الذي أشار إلى فائدة المجال الذي تغطيه السياسة العامة من حيث تنفيذها ونتائجها بالتركيز على معطيات المؤشر التقويمي لجدوى السياسة العامة الذي يقوم على الإجابة عن التسائل التالي: إلى أي مدى تسفر أو سوف تسفر هذه السياسة العامة عن تحقيق النتائج والأهداف المرجوة منه.

ونخلص إلى أن السياسة العامة في غالب الأحيان تأخذ شكل خطط وبرامج عمل تتولاها السلطات الرسمية والغير رسمية، وتلغى التأييد أو الرفض وهذا يرتبط بطبيعة النتائج والآثار الناتجة[2].

– مستويات السياسة العامة:

قدم جيمس أندرسون G. Anderson ثلاث مستويات للسياسة العامة تبعا لمستوى المشاركة في اتخاذها، وتبعا لنطاقها وطبيعة موضوعها وهي كالآتي[3]:

1/ السياسة العامة الكلية " Macro politics ": هي تلك السياسات التي تحظى باهتمام أكثر من المواطنين، ذلك لأن بعض القضايا تبدأ على المستوى الجزئي ثم تتسع وتتعقد لتصبح من موضوعات المستوى

[1]– عبد الجاحظ عوالمة، **إدارة المؤسسات العامة الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة**، عمان، مؤسسة زهرات، 1993، ص94.
[2]– سلوى الشعراوي جمعة، **صنع السياسات البيئية في مصر**، القاهرة، مركز البحوث الاجتماعية، 1997، ص111– 112.
[3]– جميس أندرسون، **مرجع سابق**، ص72.

الكلي، فتصبح بذلك قضايا كلية تستقطب الأحزاب السياسية أعضاءا لبرلمان الإدارات الحكومية وسائل الاتصال وجماعات المصالح، يعبر كل واحد عن رأيه إزاء القضايا التي تمثل السياسة العامة.

2/ السياسة الجزئية " Micro politics ": تمتاز السياسة الجزئية بالخصوصية والمحدودية أي قضايا ليست عامة فهي تشمل إما فرد معين أو شركة أو منطقة صغيرة، المطلوب هو قرار ينتفع به قلة من الأفراد أو المتأثرين مثل حصول مجموعة من الأفراد على فرص لإقامة بعض المشاريع تعود عليهم بالفائدة، لكن يمكن لهذه السياسات العامة الجزئية أن تتسع وتتحول إلى سياسات كلية إذ كلما تنوعت برامج الحكومة وازدادت نشاطاتها في المجتمع،أدت إلى تزايد المنافع التي تحدثها الواجبات التي تفرضها على الأفراد والجماعات والمناطق.

3/ السياسة العامة الفرعية " Subs system politics ": تسمى أيضا الوحدات الحكومية الفرعية أو السياسات التحالفية وهي سياسات ذات طابع تسليمي وطبيعي، تركز على القطاعات التخصصية كالموانئ، الطيران، ... إلخ.

وتتضمن هذه السياسة علاقات فردية وجانبية بين لجان البرلمان وجماعات المصالح أو بين دائرتين[1].

أما البرنامج فهو مجموع النشاطات المتجانسة والتي تسعى لتحقيق أهداف محددة وردت في السياسة العامة والخطة معا، أي أن البرنامج جزء من الخطة كما يمكنه في مستوى من المستويات أن يكون خطة قائمة بذاتها مما يجعله أحد عناصر السياسة العامة ومعبر عن جزء من أهدافها، مما يعني أن مجموع البرامج في الخطة وأهدافها تعبر عن أهداف السياسة العامة للدولة[2].

[1] – جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص72.

[2] – Consiel de la famille, 1989, Queber, qu'est ce qu'une politique publique, op.cit.

في كثير من الحالات يتم الحديث عن السياسة العامة والبرامج العامة والقوانين على أنها تحمل نفس المعاني على اعتبار أنها مفاهيم متطابقة ومترادفة، إلا أنه يمكن رصد وتحديد عناصر تميز بين هذه المفاهيم وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول التالي:

- **عناصر السياسة العامة:**

بعد أن تطرقنا فيما سبق لمفاهيم السياسة العامة وتطورها، سوف نقوم في هذا الجانب بتسليط الضوء على عناصر السياسة العامة وأنواعها.

عناصر السياسة العامة:

وتتمثل عناصر السياسة العامة فيما يلي:

أ/ المطالب السياسية والاحتياجات: وهي الإجراءات التي تطالب الجهات العامة أو الخاصة الحصول عليها أو انجازها من قبل الموظفين الرسميين في الدولة بخصوص قضية أو مشكلة معينة، وما يطرح على طاولة السياسة في الحكومة التي تأتي من قبل الأفراد والمواطنين بغض النظر عن هويتهم وأجناسهم وانتمائهم، والتي تمثل الاحتياجات الاجتماعية المختلفة والمتنوعة وتختلف هذه المطالب في طبيعتها، فقد تكون رغبة المواطنين أو المشرعين بأن تقوم الحكومة بعمل شيء معين[1].

ب– القرارات السياسية: وتمثل في ما يصدره المسؤولين الحكوميون قانونيا ورسميا من الأوامر ومن التوجهات المعبرة عن محتويات وإجراءات السياسة العامة، وعن إرادة الحكومة المستجيبة مع المطالب المقدمة إليها أو المتماسكة معها، وتشتمل تلك القرارات على التشريعات المتخذة من طبيعة القوانين أو إصدار الأوامر لأغراض التنفيذ ومباشرة التطبيق أو وضع اللوائح الإدارية والقواعد التنظيمية الموجهة لأعمال الإدارة والمنظمات أو تقديم

[1]– محمد موفق حديد، **إدارة الأعمال الحكومية**، عمان: دار المناهج 2002، ص233.

التفسيرات الإجرائية للعملية القضائية حيال تطبيق القانون، وهذا كله يرتبط بماهية النتائج والآثار المقصودة وما قد يترتب عنها من آثار غير مقصودة في السياسة العامة بحيث يجعل توجهها إزاء قضية معينة مدعاة للنهوض **سياسة أخرى** في مجالات وقضايا أخرى[1].

ج/ إعلان محتويات السياسة: وتتمثل في الخطابات والإعلانات الرسمية أو التفسيرات والتصريحات الحكومية العامة، الموحية للمجتمع وللرأي العام وللمعنيين، بتوجه نحو قضية معينة قد بت فيها وجرى التعامل معها من قبل الحكومة، وهذا الإعلان قد يتخذ صيغا عديدة من حيث اشتماله على الصفة الرسمية وعلى نية الجهات المسؤولة نحو القيام بعمل ما، والهدف المرجو منه، أو من حيث كونه متأتيا بصيغة أوامر وتعليمات موجهة للأجهزة الإدارية في الدولة[2].

د/ مخرجات السياسة: وهي المؤشرات الملموسة الناجمة عن السياسة العامة في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلمسها المواطنون من الأعمال الحكومية، ولا تشمل الوعود والنوايا، وقد تكون المخرجات المتحققة عن السياسة العامة بعيدة أو مختلفة كما يتوقع تحققه أو ما تنص عليه السياسة العامة نفسها[3]. (

د/ آثار السياسة: هي النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسات العامة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة والتي تنجم عن الفعل والامتناع عن الفعل، وتمثل العوائد المتحصلة والنتائج المنظورة المقيسة، المقصودة أو غير المقصودة جراء السياسة العامة التي تجسم موقف الحكومة إزاء القضايا أو المشكلات، حيث أن لكل سياسة

[1]- السيد ياسين، **السياسة العامة: القضايا النظرية والمنهجية، بحث ضمن كتاب: تحليل السياسة العامة**، على الدين حلال، مصر، مكتبة النهضة المصرية، 1988م، ص7.

[2]- فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص44.

[3]- تامر كامل محمد، **مرجع سابق**، ص30.

عامة جرى تنفيذها آثار معينة، قد تكون إيجابية لكنها مصحوبة بمضاعفات وآثار سلبية تحتاج هي الأخرى إلى تبني سياسات عامة جديدة أو ملحقة بسابقاتها[1].

[1]- فهمي خليفي الفهداوي، **مرجع سابق**، ص45.

المبحث الثاني: ضبط معرفي حول السياسة العامة المحلية.

تتدخل السياسة العامة في كافة أوجه الحياة الخاصة والعامة للمواطنين فمن المعروف أن الدولة تشرع القوانين وتصدر القرارات المختلفة لتنظيم العلاقة بين المواطنين والدولة والمواطنين أنفسهم، فتقول سياسة عامة محلية، فمن هنا ترتبط السياسة العامة بحياة المواطنين اليومية على مختلف مستوياتهم.

تمثل السياسة العامة المحلية أحد المفاهيم المستحدثة في حقل الإدارة العامة والتي أصبحت من المواضيع الهامة وأعقدها حيث لقيت إهتماما بالغا وتداولا واسعا من طرف الباحثين والمختصين في علم الإدارة والعلوم السياسية.

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة المحلية.

أصبحت عملية صنع السياسة العامة عملية ديناميكية تمر بعدة مراحل وتتشخص عنها عدة تفاعلات ناجحة عن البيئة الداخلية والخارجية وفي هذا الإطار يمكن إعتبار صنع السياسة العامة عملية سياسية نظمت صراعا بين أفراد وجماعات وأحيانا كفاحا ونضالا من أجل الخيارات حول قضايا سياسية ومشاكل عامة، وفي هذا السياق يعرف فهمي خليفة الفهداوي في كتابه "السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل " عملية صنع السياسة العامة بأنها: " تلك المنظومة الفاعلة المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة، التابعة التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية (فكرا وعملا) بالشكل الذي يعبر عن نشاط المؤسسات الحكومية الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنظمة في القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية اللازمة كمنطلقات نظامية لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية ومتابعتها وتطويرها، وتقويمها كما يجسد تحقيق ملموس للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع "[1]، إن هذا التعريف في تقديرنا يضم معاني عدة تتعلق

[1]- فهمي خليخة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص41.

بجوانب صنع السياسة العامة من توفير موارد والقيام بمجموعة من الاجراءات تقوم بها أطراف مختلفة حسب موقعه في النظام السياسي ككل[1].

ولا يمكن أن يحدث هذا بمعزل عن البيئة المحلية، فلا تكون هذه العملية منسقة وكفوءة وفعالة ما لم تأخذ في الحسبان الظروف البيئية كالثقافة السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والمؤتمرات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في هذه العملية، ولابد من الإشارة إلى وجود اختلافات جوهرية بين عملية صنع السياسة العامة وعملية صنع القرار، حين يكون صنع السياسة العامة من واجبات الجهاز السياسي في الدولة وبمشاركة كل الفاعلين في النظام السياسي والاجتماعي أما صنع القرار فيتم من طرف العاملين في الجهاز الإداري في كافة المستويات المركزية والمحلية، كما أن أهداف السياسة العامة ذات طبيعية حيوية ديناميكية، بينما يغلب الطابع الروتيني على عملية صنع القرار ولا بأس هنا أن نعطي تعريفا إجرائيا لعملية صنع القرار حتى نكون أكثر وضوحا ونقف على مجمل الاختلافات الجوهرية بين العمليتين فعملية صنع القرار تعرف بأنها: " عملية جماعية متكاملة وأن الانتهاء منها إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة "[2].

إن السياسة العامة توضح وتنفذ لصالح المجتمع الذي يحاول أفراده الاستفادة من مختلف القرارات والخدمات التي تقدمها الدولة، لذلك فإنه يستوجب على الدولة مراعاة الخصوصية المحلية عن قيامها بتسطير السياسات التنموية. لقد أصبح النقاش يدور حول قوة الدولة فيما يتعلق بمستويات التنموية المحلية المستدامة ومدى نجاعة السياسات العامة المرسومة لتجسيدها وذلك كون أن المحلي وعاء حقيقي يحدد الخارطة السياسية ومن هذا

[1]- أحمد طيلب، **مرجع سابق**، ص12.

[2]- د. جمال علي زهران، **الإطار النظري لصنع القرار السياسي (ورؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر)**، القاهرة: مكتبة مدبولي 1987، ص03.

المنطلق يمكن تحديد أهم المرتكزات التي تتميز بها السياسات العامة لتكون ناجحة ومؤهل، حيث يجب أن يتوفر فيها ما يلي[1]:

- أن تكون السياسات العامة متكاملة.
- صفات مشاركة فعالة لكل الفواعل.
- أن تعبر السياسات العامة عن مشاكل المجتمع وإلا حكم عليها بالفشل.
- على السياسات العامة أن تستهدف أولا الجانب المادي بتوزيع العامل للثروة.
- عدم إهمال السياسات العامة للبعد الثقافي الحضاري الذي في الأساس يجب أن تستخدمه وتصدر القرارات إستنادا إليه.
- قوة ونفوذ الدولة ةقدرتها على فرض السياسات.

إن طبيعة السياسة العامة جعل منها حقلا دراسيا علميا يتناولها في شقها المحلي أو الوطني يستطلب الكثير ن المعاني إلى الحكومة المحلية المصالح الوطنية، الإدارة العامة[2] فالسياسة العامة المحلية وصفها البعض بأنها: " ذلك الممر الحلزوني المؤطر ولا مؤطر) أحيانا الذي يجد المارون أنفسهم مجبرين على المرور به صناعا ومنفذين ومستفيدين، إذ لا مناصب للخيارات المجتمعية أو السياسية أو الوطنية، إلا أن تكون منصهرة خلف أبجديات السياسة العامة "[3].

[1]- مولفرعة فاطمة الزهراء، مختار عصماني، **دور الإدارة المحلية في صنع السياسات العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة** 2001-2014، ص128.

[2]- قداري مباركة، **تقييم السياسة العامة المحلية في الجزائر**، دراسة حالة الخدمات الصحية بالمؤسسة الاستشفائية العمومية " محمد بوضياف " ولاية البيض، مذكرة لنيل شهادة الماستر في سياسات عامة وتنمية قسم العلوم كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة، 2017/2016، ص33.

[3]- فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص17.

ومنه نستنتج أن السياسة العامة المحلية هي مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي، بصدد مجال معين،ويتم التعبير عن السياسة العامة المحلية في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية والأحكام القضائية، الغرض منها تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمع المحلي وتتناول السياسة العامة المحلية القضايا والمشاكل التي تخص الأقاليم المحلية، مثلا: نقص المياه، حوادث المرور، السكن، الصحة، التعليم، ... الخ.

وفي هذا الإطار ينبغي على الدولة القيام بمبادرات لتحسين العلاقات السياسية بينها وبين المواطنين وبين الفواعل المختلفة وتحقيق التوازن بين القوى السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والديمقراطية، تشجيع الاستثمار والنشاط الاقتصادي، حيث تعد هذه المبادرات من الشروط الأساسية والمساعدة على تفعيل التنمية المحلية المستدامة في كل المجالات المرتبطة بها، كما يستوجب أن تكون السياسات المحلية والمنبثقة عن السياسات العامة الوطنية متجهة بالضرورة إلى التطوير والنهوض بواقع المجتمع المحلي وكذا تحسين الخدمات المقدمة له في مختلف مستوياتها الكمية والنوعية[1].

المطلب الثاني: علاقة السياسة العامة المحلية ببعض المفاهيم.

يتداخل مفهوم السياسة العامة المحلية ببعض مفاهيم أخرى يمكن أن تتشابك معها أو لها صلة مباشرة معها.

1- السياسة العامة المحلية والتنمية الاجتماعية:

لقد عرف كل من لاربي فيلسون و Romay التنمية الاجتماعية بأنها: " دراسة تهتم بتغيير المجتمع من حيث بناءه فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين تنمية قدراتهم على تحمل

[1]- مولفرعة فاطمة الزهراء، مختار عصماني، **مرجع سابق**، ص128.

المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هناك دفعة قوية عن طريق تعبئة كل الطاقات والامكانات الموجودة في المجتمع للوصول إلى تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا "[1].

2- السياسة العامة المحلية والتنمية السياسية:

تعني التنمية السياسية الانتقال إلى الأهداف التي يراها النظام السياسي إما هدف واحد أو أهداف متعددة ومن بين الأهداف التي تسعى إليها التنمية السياسية هي: الديمقراطية، الاستقلال، الشرعية، المشاركة التعبئة، التأسيس، المساواة، القدرة، التخصص، الانتماء، التغلغل، التوزيع، التكامل، العقلانية، الاتجاه نحو البيروقراطية[2].

3- السياسة العامة المحلية والإدارة المحلية:

يعتبر أسلوب الإدارة المحلية في التنظيم الإداري من أكثر الأساليب نجاحا وفعالية في تحقيق طموح الشعب في مشاركة الدولة في إدارة الشؤون المحلية بشكل مباشر، كما يعتبر أكثر الأساليب تجسيدا لمبدأ اللامركزية، الذي تنادي به أغلب الحكومات في العالم، فالإدارة المحلية تعني: " توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة، بين أجهزتها المركزية في العاصمة وهيئات محلية مستقلة فيها ومن تم فهي أسلوب في التنظيم الإداري الحكومي من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية[3].

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي إعتمدت في تنظيمها الإداري على أسلوب الإدارة المحلية، الذي يتخذ البلدية كوحدة أساسية في التنظيم تعلوها الدائرة ثم الولاية متأثرة في ذلك بالنموذج الفرنسي واليوغسلافي.

---

[1]- ثروت محمد شلبي، **تنمية اجتماعية** جامعة بنها متوفرة على الرابط https://www.meelwafunat.com

[2]- د. بومدين طاشما، **التنمية السياسية دراسة في خبرات أنظمة السياسية العربية**، جامعة تلمسان: مكتبة الوفاء القانونية، 16 سنة 2018، ص41.

[3]- عبد المعطي عصمان، **التكيف القانوني للنظام المحلي الجزائري**، المجلة الجزائرية للعلوم القضائية الاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد 3، المجلد XV، سبتمبر 1978، ص620.

4- السياسة العامة المحلية والتنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية عملية مستحدثة نتيجة تخطيط بعد دراسة الحاجات الآنية والمستقبلية لمجتمع ما والدول هي وحدها القادرة على خلقه انطلاقا من مركزها السياسي ووضع ميزانية لكل قطاع وتخصيص حصص مالية ليست بالضرورة متساوية، بل تتبع في ذلك الاستراتيجيات والأولويات التي تسطرها وبالتالي تصبح مسؤولة مباشرة عن مدى نجاح أو فشل عملية التنمية[1].

5- السياسة العامة المحلية والتنمية المحلية:

يرى الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية بأن التنمية المحلية هي "نلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي. وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية ".

إن الفكرة الأساسية التي يدور حولها هذا التعريف تنحصر في تركيز عملية التنمية المحلية على مشاركة أفراد الجماعة الاقليمية في حد ذاتها.

انطلاقا من الحكم على أي تنمية محلية بالفشل إذا ما أقيمت على عناصر بشرية غريبة عن ذلك الاقليم المعني، مما لا يسمح بخلق طاقات بشرية محركة للنشاط التنموي المحلي ذلك أن إصلاح وتطوير المجموعات

[1]- حمدي أمين عبد الهادي، **الإدارة العامة العربية والمعاصرة**، أصولها العلمية وتطبيقاتها المقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص116.

الاقليمية في جوهرها لن يكون إلا بالاعتماد على علاقاتها الذاتية المتمثلة في الأفراد الذين يعيشون على مستوى اقليمها[1].

المطلب الثالث: أنواع السياسة العامة المحلية.

1- السياسة العامة المحلية الاجتماعية:

يعرف إسماعيل علي سعد السياسة الاجتماعية فإنها: " السياسة التي تهيأ وتوجه بمقتضاها نحو مباشرة سبل الرفاهية في المجتمع "[2].

ونعني بالرفاهية في هذا السياق الحالة التي تتوفر فيها للإنسان الصحة الجيدة وظروف العمل والعيش الطبيعي، ولبلوغ هذه الحالة لابد للدولة حسب مستوياتها القومية والمحلية إلى النهوض بالأجهزة التي تعنى بالصحة والتعليم والأمن الاجتماعي، غالبا ما يتم تعريف السياسة الاجتماعية بأنها " الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والوظيفة والأمن الاجتماعي " ولكن تعني السياسة الاجتماعية أيضا إعادة التوزيع والحماية والعدالة الاجتماعية بحيث تكون السياسات الاجتماعية حول جلب الشعب في مركز صنع السياسات وتوجيه حاجاتهم ورغباتهم وأصواتهم عبر قطاعات تولد الاستقرار والتماسك الاجتماعي وهي أيضا أداة تستعملها الحكومات عمليا لتأمين الدعم السياسي للمواطنين وتربية النتائج الاقتصادية الايجابية عن طريق تعزيز الرأسمال البشري والوظيفة المنتجة، وكذلك تستطيع السياسة الاجتماعية أن تكون دائرة فعالة تربط النمو البشري والاقتصادي والذي على المدى البعيد، سوف يفيد كل فرد عن طريق تشجيع الطلب المحلي بحماس وخلق مجتمعات متماسكة ومستقرة[3].

---

[1]- مصطفى الجندي، **المرجع في الإدارة المحلية الاسكندرية**، منشأة المعارف، 1971، ص49.

[2]- علي سعد اسماعيل، **مبادئ علم السياسة، دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007، ص278.

[3]- علي سعد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص279.

2- السياسة العامة المحلية الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية " مجموعة من الموارد المستخدمة من قبل الدولة لتحقيق الأهداف التي وضعت لتحسين الوضع الاقتصادي العام في البلاد"[1].

كما يعتبر xavier Greffe أنها: " مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط اتجاه مرغوب فيه "[2].

3- السياسة العامة المحلية السياحية:

وذلك من خلال المساهمة في التنمية السياحية عن طريق السهر على تطبيق القوانين والأنظمة الرامية إلى تقدم السياحة مع اتخاذ كل التدابير الرامية إلى توسيع كل القدرات السياحية للبلدية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها، لأن تطوير قطاع السياحة يساهم في زيادة مصادر التمويل للجماعات المحلية وبالتالي تنشيطها اقتصاديا من خلال فرص عمل التي تخفض من أزمة البطالة[3].

4- السياسة العامة المحلية البيئية:

تشير السياسات البيئية إلى المجالات التي توجه فيها السياسات الحكومية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والاقليمية لكن هذا المجال يعتبر واسعا فإن التركيز سينصب على استخدام آليات وتقنيات موجهة نحو تعزيز القدرات التشاركية والمؤسسية لمعالجة القضايا البيئية بصورة فعالة من خلال وضع سياسة بيئية فعالة وتعرف السياسة البيئية أيضا على أنها جزء من السياسة العامة الضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أنها مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلا، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة

[1] - jeun Lacraisc, la politique economique ressceuces poyr les enseignants et les formateurs en français des affaires.P01.

[2] - عبد المجيد قدري، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص42.

[3] - نسرين شريفي وآخرون، **القانون الإداري – التنظيم الإداري، النشاط الإداري**، الجزائر، دار بلفيس للنشر، ص 134.

بتجنب المشاكل البيئية وتحليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الاجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان وحمايته من كافة أشكال التلوث[1].

المبحث الثالث: ضبط معرفي حول السياسة العمرانية على المستوى المحلي.

يعتبر العمران موضوع الدراسة لعدد من العلوم الإنسانية منها علم الاجتماع وعلم الأرض والعلوم السياسية، وإذا كانت بعض المواضيع توصف بأنها مواضيع الساعة فإن العمران هو موضوع كل الأوقات لإرتباطه المباشر بحياة الفرد والمجتمع وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم العمران وعلاقته ببعض المفاهيم المتشابهة وكذلك العلاقة التكميلية بين السياسة القطاعية للعمران.

المطلب الأول: تعريف السياسة العمرانية المحلية.

تعرف السياسة العمرانية بأنها: " الاستراتيجية التي تعدها الدولة للتحكم في العمران وتعد من السياسة العامة الكلية وهي تلك السياسة العامة التي تحظى بإهتمام جماهيري واسع وتجتذب إليها شرائح كبيرة من المجتمع، وإشتراك الأقطاب المتحددة فيها، كالأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان، والإدارات الحكومية، ووسائل الإعلام والجماعات المصاحبة بالشكل الذي يعبر فيه كل عن موقفه".[2]

[1]– مفهوم السياسة البيئية وأهم أهدافها، متوفر على الرابط: www.garber futur.com/vbLt60264.html

[2]– عبد العزيز عقاقية، **تفسير السياسة العمرانية في الجزائر**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010، ص

المطلب الثاني: بعض المفاهيم ذات العلاقة بالعمران والسياسة العمرانية.

أولا: العمران.

العمران من ناحية اللغوية مشتق من كلمة لاتينية VMBS والتي تعني المدينة، ويعد المهندس الإسباني idfons cerda أول من إستعمل كلمة Urbanisation لما كان يتصوره كعلم للتنظيم المجالي للمدن.

أما إصطلاحا: يعرف بأنه: " ذلك التنظيم المجالي الذي يهدف إلى إعطاء نظام معين للمدينة لكون هذه الأخيرة تعبر عن اللاتنظيم ولا توازن من الناحية الوظيفية المجالية، كما تعتبر كلمة العمران عن ظاهرة التوسع المستمر الذي تشهده المدينة بشكل متواصل مع مرور الزمن.[1]

والعمران الذي جعل له ابن خلدون سياسة ينتظم بها أسره وثيقة الصلة بالإصلاح السياسي بل ما تدعو له هذه السياسة لينتظم به أمره، العمران هو إجراءات وعمليات جزئية لازمة الإصلاح السياسي ونذكر ما جاء في هذه السياسة هي أن العمران البشري لابد من سياسة ينتظم به أمره".

ثانيا: المدينة.

يعرفها راتزال " هي بمثابة نتاج أو محصلة ذات تفاعل إيكولوجي صادر عن فعل الإنسان وأثره العمراني في البيئة الطبيعية وتغيرها لأنماط حياته ".

وهي رمز التفاعل الودي والعلاقات الوطيدة بين الناس وهي مركز التبادلات والملتقيات ومكان تواجد العمل ومقر السلطات[2].

ثالثا: الإقليم Région.

[1] – خلفة بوجمعة، **العمران والمدينة**، عين مليلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص09.

[2] – متوفر على الرابط: http://amenagementa.blogspot.com

يستخدم مفهوم الإقليم Région إستخداما واسعا في شتى مجالات المعرفة، وهو يعني مساحة معينة أو حيزا جغرافيا، الخصائص طبيعية وتاريخية وبشرية، إقتصادية، إجتماعية معينة.

يتميز الإقليم الجغرافي بمؤشرات ثلاث الموضوعية والواقعية والخصوصية ووحدة مكوناته أو عناصره، فالإقليم حيز مكاني متكامل من الدولة له تخصصه الإنتاجي وروابطه الداخلية والخارجية الوثيقة ويتمتع بالمؤشرات التالية:

أ- التشخيص: بأنواع معينة من المنتجات والخدمات، وذلك أنه وظيفة إقتصادية أساسية.

ب- التكامل: أي ترابط مكوث الإقتصادية والاجتماعية الأساسية.

ج- الإدارة: وجود هيئات معنية بإدارة المجتمع.

تعكس هذه الخصائص الثلاثة مجتمعة السمات الجغرافية للإقليم.[1]

رابعا: التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة مفهوم تتبناه أهم المراكز العالمية المهتمة بالبيئة وارتقائها حيث يعدون هذا المفهوم أساسيا نحو مستقبل أفضل للدولة النامية. وقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام 1992 التنمية المستدامة على أنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها "[2].

[1]- علي محمود ذياب، **مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري**، مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني، 2012، ص457.

[2]- دوقلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، **مبادئ التنمية المستدامة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر:بدون سنة الطبع، ص17.

وتعرف أيضا "بأنها نتيجة تفاعل مجموعة أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتضمن تنمية اقتصادية لفائدته، والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها[1].

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة وهي:

العنصر الاجتماعي: تحقيق تنميه اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع.

العنصر الاقتصادي: تحقيق النمو الاقتصادي،والتوزيع العادل للموارد والثروة.

العنصر البيئي: المحافظة على البيئة وحمايتها.

العنصر الثقافي: احترام التنوع الثقافي في المجتمع.

العنصر المكاني: تحقيق توازن بين المدن والأرياف والتهيئة العمرانية[2].

[1]- كمال رزيق، **"التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية"**. مجلة الجندول(مجلة الكترونية تعنى بالعلوم الإنسانية) العدد25 .سنة الطبع2005.متوفر على الرابط http://www.ULUMNT/

[2]- دوقلاس موسشيت، **مرجع سابق**، ص17.

خامسا: التحضر Urbanisation.

التحضر هو عملية تبدل أو تحول الثقافة، أو عملية تحديث Modernisation حين تستبدل (ثقافة تقليدية أو بدوية أو قرويه، بثقافة أخرى حضرية وهو يعني أيضا العملية التي بمقتضاها تحتشد نسبة متزايدة من سكان أحد المجتمعات في المدن، وهي عملية قد ترتبط أو لا ترتبط بعملية التصنيع.

كما تعد ظاهرة التحضر أو البيئات الحضرية ظاهرة اجتماعية جغرافية تتمثل في تزايد أعداد السكان الناجم عن الزيادة الطبيعية أو عن إعداد تصنيف المراكز العمرانية أو عن طريق انتقال السكان من الأرياف إلى المدن، حيث يتكيفون مع طرق حياة أهل المدن و أنماط معيشتهم، الأمر الذي يؤدي مع الزمن إلى تمركز السكان في المدن والأراضي المجاورة لها بحيث تشكل معها بيئات حضرية على حساب المناطق الريفية. يترافق ذلك مع تغير اجتماعي وثائقي، وتدعيم للروح الفردية على حساب الروح الجماعية التي تسود عادة في الأرياف.

إن ظاهرة التحضر تشمل جزءا هاما من سكان الأرياف الذين يمارسون نمط حياة غير زراعي أو رعوي، ويعملون في أنشطة حضرية مثل: التجارة، الحرف، الخدمات، السياحة عمال في المدن القريبة وغير ذلك، وهؤلاء بشكل عام أكثر تعليما أو ثقافة، وأقل تمسكا بالعادات والتقاليد وتزاد اهتماماتهم الثقافية والسياسية والسياحية بنوعية المسكن والمأكل والملبس، وتقل إرتباطاتهم العائلية والعشائرية، وحبهم لكثرة الأولاد وتعدد الزوجات[1].

سادسا: السياسة الحضرية.

هي عبارة عن مجموعة من القرارات تركز على العمليات المميزة لوحدة حضرية معينة لتجهيزها وتنميتها، أو مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لضمان تسير عمراني متطور ومتوازن مع تحديد الوسائل

[1]– حمد صافيت، ظاهرة التحضر والبيئات الحضرية في الوطن العربي واقعها، سماتها، مشكلاتها، الأفاق المستقبلية لتطويرها، المتوفر على الرابط :
http://www.4geography.com/vbIt121g.html

والأهداف والموارد البشرية والمادية المتوفرة، من اجل تحديد حالة البناء الإجتماعي وكيفية تسيره في مرحلة، وحسب الوضع التاريخي لشروط المراقبة حماية للمكان والظروف المحيطة به على جميع المستويات الوطنية والجهوية والمحلية في ظل السياسة الإجتماعية للبلاد.

بينما يعني بها حسب التعريف الإجرائي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتبناها الدولة أو الإدارة الحضرية من أجل تسير وتنظيم ومراقبة المجالات الحضرية وتشكيل بناء عمراني متطور متوازن يتم استغلاله من طرف السكان في طل الإمكانيات المادية والبشرية والأهداف الوطنية والجهوية والمحلية آخذة بعين الاعتبار سياسة التجهيز كالسكن والتعليم والتهيئة العامة والبعد التنموي الذي تصب فيه السياسة الحضرية جنبا إلى جنب وسط الأوضاع التاريخية والظروف المحيطة به من اجل النهوض بالبناء الاجتماعي والتصدي للتدهور العمراني ولمختلف المشاكل إنشادا لراحة الإنسان ورفاهيته[1].

سابعا: العقار.

كلمة عقار Foncier مشتقة من كلمة Fond ، يعنى بها الملك الذي لا يتغير، ثابت ومستقر، أما في مجال التعمير كلمة العقار يعنى بها الأرض الغير مبنية، وتمثل رأس المال القاعدي لكل مالك فكل محل حضري مشكل من قطع أرضية ضرورية لكل بناء أو تجسيد لمشروع معين وهذا التقطيع يكون مستقرا لمدة زمنية طويلة، ما عدا في حالة وجود القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفاجئة وللعقار دور مهم في السوق العقارية.

العقار هو الأرض، على حسب طبيعة الأشياء وعلي حسب حالتها الطبيعية، فلا ينظر القانون إليها نظرة على غير طبيعتها. ولكن ينظر إليها القانون من ناحية المنفعة أو الفائدة، أو المصلحة التي تنشأ منها وعليها

[1] – فتيحة الطويل، **السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية**، دراسة ميدانية في مدينة بسكرة، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2005، ص.34

للإنسان، وينظر إلي ما هو عليها إن كان يعتبر جزءا منها فلا تنطبق عليها أحكامها. والتعريف الصحيح هو الذي يشمل علي ثلاثة أشياء: الأرض عينها–المنفعة التي تنشأ منها– الأشياء الثابتة فيها[1].

ثامنا: مفهوم السكن.

السكن هو ذلك " الحيز المكاني الذي يتجسد من خلال الخدمات المساعدة والتسهيلات التي يقدمها المجتمع للفرد باعتباره كائن يسعى إلى تحقيق المزيد من الرفاهية في جميع مجالات الحياة "، وفي هذا الصدد يرى المفكر "نفيت أدم، Nevitt "من خلال كتابه "المشكل الاقتصادي للسكن" على أن السكن عبارة عن " حق وأحد عناصر مستوى المعيشة شأنه شأن الغذاء وجميع متطلبات الحياة ".

وللسكن خاصية مزدوجة فهو يمثل "استثمار مكلف"، وفي نفس الوقت "سلعة استهلاكية دائمة " وتعطى له خاصية الاستثمار المكلف لعدة اعتبارات منها:

- ارتفاع تكاليف الإنجاز.

- أهمية الاستثمار في إنجاز السكنات.

- أهمية المهندسين المعماريين في إعداد التصميمات الهندسية للسكنات حيث أن تصميماتهم تدخل ضمن تكلفة إنجاز السكنات[2].

[1]–حمدي باشا عمر، **نقل الملكية العقارية**، الجزائر: دار هومة، ط2، 2000، ص05.

[2]– بوشلوش عبد الغني، **التخصصات السكنية في مدن فرجيوه، ميلة والقرارم، الإطار القانوني، كلفة التعمير والانعكاسات المجالية والاجتماعية**، رسالة لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية: قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص20.

المطلب الثالث: علاقة التكاملية بين سياسات القطاعية للعمران.

وتشمل السياسة العمرانية السياسات القطاعية الثلاثة المتمثلة في: سياسة التهيئة والتعمير، السياسة العقارية، سياسة الإسكان والسياسة الفلاحية، حيث سيتم توضيح هذه العلاقة فيما يلي:

أولا: علاقة التهيئة والتعمير بالعقار.

تشكل أدوات التهيئة والتعمير أداة الربط بين هذه الأخيرة والعقار حيث:

- تتدخل لتحديد التوجيهات الأساسية لتهيئة الأراضي.

- تحدد الشروط التي تسمح بترشيد استعمال المساحات ووقاية النشاطات الفلاحية.

- حماية المساحات الحساسة، وتعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العامة.

- تحدد التخصيص العام للأراضي على تراب البلدية.

- تحدد المساحات العمومية والمساحات الخضراء.

- تحدد الاتفاقات الفلاحية الواجب حمايتها[1].

ثانيا: علاقة التهيئة والتعمير بالإسكان:

من جهة أخرى ترتبط سياسة التهيئة والتعمير بالإسكان، بنفس الشكل حيث تتدخل من خلال أدوات التهيئة والتعمير كما يلي:

- تحدد التوجيهات الأساسية لتهيئة أراضي البناء، والوقاية من الأخطار الطبيعية.

- تحدد المباني السكنية.

[1]- عبد العزيز عقاقية، **مرجع سابق**، ص 129.

– تحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها.

– تحدد قطاعات التعمير الحالية والمستقبلية والغير قابلة للتعمير، أي تتحكم في شكل توسع البناء وبالتالي توسع المدينة.

– تحدد الكمية الدنيا و القصوى من البناء المسموح به وأنماط البنايات المسموح بها واستعمالاته.

– تضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات.

– تحدد الأحياء والشوارع.

وعموما فإن سياسة التهيئة والتعمير تمثل الرابط بين السياسات العقارية الإسكان والسياسة الفلاحية مشكلة السياسة العمرانية[1].

ثالثا : علاقة التهيئة والتعمير بالفلاحة.

يرتكز التخطيط التمهيدي للعمران على المعادلة التالية:

الحفاظ على الأراضي الزراعية وموارد المياه المتوفرة في الإقليم من جهة، والبحث عن مناطق ملائمة للتطور العمراني من جهة أخرى. ويتجلى التكامل بين السياسة الفلاحية والعمرانية في تخطيط النشاطات التجارية والصناعية في المدن، بما يتلائم مع التطور الاقتصادي للمدينة والمتمثل في المنتجات الفلاحية للمناطق الريفية من جهة أخرى، تعمل السياسة الفلاحية على توفير السكن الريفي المدعم لتثبيت السكان في الريف، أو إحداث هجرة عكسية من المدينة إلى الريف، لتخفيف الضغط على المدن.[2]

[1]– عبد العزيز عقاقية، **مرجع سابق**، 129.

[2]- عبد العزيز عقاقية، **مرجع سابق**، 129.

خلاصة:

إن الحديث عن السياسة العامة يختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين و رؤيتهم الخاصة لها التي تتمحور ما بين فترات ومراحل تاريخية مهمة مبررة أهم الأهداف التي تهدف إليها السياسة العامة ، باعتبارها عملية جوهرية مهمة تضفي الطابع التكاملي والتعاوني المستمر بين الحكومة والفاعلين واختلاف المشاركة في هذه السياسة العامة ن ومنه نستنتج أن الحكومة أداة وجهاز تنفيذي للسياسة العامة وهي بدورها تساهم في صنع وبلورة عدة سياسات وهي القوة النظامية المكلفة بتوزيع الموارد والقيم داخل المجتمع وهي السلطة التي تتسم بالقوة المنظمة والاحتكار فهي لبنة نظام السياسي معين تؤثر وتتأثر به ويجب عليها أن تستجيب لمطالبه حتى يتسنى لها النجاح والبقاء.

الفصل الثاني:

تحديد الفواعل المحلية في صنع السياسة العامة المحلية

تختلف الأنظمة السياسية باختلاف النظام الدستوري والقانوني المحدد لطبيعتها وطبيعة العلاقة التي تربط المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لهذه الأنظمة ، وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن المبرر الأول لوجود أي نظام سياسي مهما كان نوعه هو حل المشاكل المجتمع ، حيث يقوم النظام السياسي بهذا الدور من خلال سلطاته المختلفة التي تمثله سواء كانت على المستويات العليا أو المستويات المحلية ، وذلك عبر سلسلة من القرارات السياسية التي تقوم برسمها لمواجهة المشاكل الاجتماعية المختلفة أو الحيلولة دون وقوعها ، وباعتبار المجالس الشعبية البلدية هي الأقرب إلى المواطن و الأدرى بمشاكله فإن كل القرارات التي يقوم المجلسين بصنعها واتخاذها على المستوى المحلي تعتبر قرارات هامة هي الأخرى ذلك أن الجزء يحمل خصائص الكل . كما أن هناك عدة عوامل رسمية وغير رسمية تساهم في صنع القرار السياسي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وتختلف درجة مساهمتها من نظام لآخر ذلك حسب درجة الديمقراطية التشاركية وطبيعة البيئة التي تحيط بصانع القواعد الرسمية والغير سمية في صناعة السياسة العامة المحلية على المستوى المحلي وأهم المراحل لصنعها.

المبحث الأول: تحديد الفواعل المحلية في صنع السياسة العامة المحلية .

إن الحديث عن صنع السياسة العامة المحلية يتطلب الوقوف على القواعد التي تشارك في صنعها وتنفيذها فهناك قواعد رسمية تتمثل في الدولة جماعاتها الإقليمية وقواعد غير رسمية تتمثل في الرأي العام والقطاع الخاص بالإضافة إلى المؤسسات البحثية كالجامعات.

المطلب الأول: الفواعل الرسمية.

سنعالج في هذا المطلب أهم الفواعل الرسمية المشاركة في صنع السياسة العامة المحلية

1- السلطة التنفيذية:

والتي تتضمن الحكومة والوزراء والأشخاص العاملون في الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية والاستشارية الذين لديهم القدرة على التصرف واتخاذ القرارات باسم الدولة ويحدد لهم اختصاصات وكذا كيفية ممارستها

فالسلطة التنفيذية هي المسؤول الأول الذي يصنع السياسة العامة في السلطة الدستورية فخول لهم مباشرة التصرف والفعل واتخاذ القرارات والتشريعات حيث لا تنتظر تعويضات أي جهة للشروع في عملية صنع السياسة العامة [1]

2- السلطة القضائية:

ممثلة في المحاكم والمجالس القضائية سواء على المستوى المركزي أو الأقاليم المحلية وهي تضطلع بمهمة صياغة وتفسير النصوص القانونية وقياس مدى مطابقة الأنظمة واللوائح والقوانين مع دستور الدولة كما تبين أن التشريع ناقص أو يقتضي إضافات جديدة له [2]

[1]- عزيزة ضميري ، **"القواعد السياسة ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2008/2007 ، ص 95

[2]- المرجع نفسه ، ص 96 .

3- الجماعات الإقليمية:

أولا: البلدية

عرف المشرع في المادة الأولى من قانون البلدية 11-10 البلدية بأنها "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وأضافت المادة الثانية بعداً جديداً لمفهوم البلدية باعتبارها القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية بذلك أصبحت البلدية في الجزائر لا تعرف فقط بكونها مجرد جماعة قاعدية بل أيضا باعتبارها إطار لمشاركة المواطن وقاعدة لامركزية [1]

المجلس الشعبي البلدي هو:" الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية كما أنه قاعدة لامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية [2]

ثانيا: الولاية

عرف المشرع الولاية في المادة الأولى من قانون الولاية 12-07 بأنها:"الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ، وهي أيضا الدائرة غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة قضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة " [3]

ومن خلال هذا التعريف أن المشرع أبقى على الدور الأساسي للولاية باعتبارها حلقة وصل بين الجماعات القاعدية الأساسية وهي البلديات بما تمثله من إدارة الحاجات المحلية وبين الدولة وتكون وظيفة الولاية بالنتيجة التوفيق بين المصالح المحلية و الوطنية.

[1]- د.كمال جعلاب ، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها ، الجزائر ، بريطانيا ، فرنسا** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2017 ، ص 122.

[2]- د.محمد الصغير بعلي ، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ، عنابة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 40.

[3]- د.كمال جعلاب ، **مرجع سابق** ، ص 166-167.

المجلس الشعبي الولائي منح قانون الولاية 12-07 بموجب المادة 73 للمجلس الشعبي الولائي إمكانية المساهمة في تنفيذ النشاطات المقررة في إطار السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية وتحدد هذه المساهمة بموجب القوانين والتنظيمات التي تضبط بصفة خاصة كيفيات التكفل المالي

كما يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يقترح سنويا قائمة مشاريع هذا الحكم في قانون الولاية 12-07 على رغبة المشرع في إشراك المجلس الشعبي الولائي في وضع السياسة العمومية التي تتعلق بالولاية وإن كان صورة هذه المشاركة تقتصر فقط على الاقتراح [1]

[1]- د.كمال جعلاب ، **مرجع سابق** ص 177.

المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية على المستوى المحلي.

أولا: الرأي العام

يتمثل الرأي العام المحلي في مجموع مواطني البلدية حيث يقوم المجلس البلدي باتخاذ كل الإجراءات اللازمة بإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن في هذا المجال استعمال الوسائل المتاحة كوسائل الإعلام كما يسهر المجلس الشعبي البلدي على تحفيز المواطنين للمشاركة في صياغة القرارات السياسية المحلية ، كما أن جلسات المجلس يجب أن تكون علنية وتكون مفتوحة للمواطنين إلا في بعض الحالات الاستثنائية

ثانيا: مجتمع مدني محلي

اكتسب المجتمع المدني في السنوات الأخيرة أهمية كبرى في مجال إعداد البرامج المحلية نتيجة لتحيز الظروف والأوضاع الاقتصادية في بلادنا حيث أصبحت مشاركة المواطنين تندرج في إطار تكوين جمعيات طوعية تهدف إلى تحقيق الصالح العام من خلال الدور الحيوي الذي تلعبه في المجالات التي لها صلة مباشرة بالمجتمع [1]

كما أن مشاركة المجتمع المدني في تنظيم وتسيير شؤون المواطنين تلعب دور محوري في التأثير على العلاقة التي تنشأ بين الإدارة والمواطن لما لها من آثار تنسيقية تهدف للخروج بقرارات مشتركة تكفل نجاعة التسيير على المستوى المحلي [2] يبرز هذا الدور من خلال مشاركة المجتمع المدني وباقي القواعد المحلية وحضورها لمداولات المجلس الشعبي المحلي المنتخب بصفة يلاحظ تكريسا صريحا للديمقراطية المحلية يجب العمل من أجل تفعيلها هذا إلى جانب هناك آليات أخرى تمكن من خلق بيئة حوارية على المستوى المحلي تعني بالشؤون المحلية وسبل التكفل بها مثل إعادة

[1]- فتحي دايم ، "**صناعة القرار السياسي والرأي العام ، الخلفيات والتأثيرات** " متوفرة على الرابط ، http :hmsalgeria .net

[2]- عمر جمعة ، عمران العبيدي ، "**دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية** ، متوقرة على الرابط الموقع:
http :www.annabaa.com org/mbahome/nba75/boar.htm

بحث نشاط لجان الأحياء في إطار إقليميا من أجل وقوف أفضل على مشاكل السكان المحليين والسعي للتكفل بهم

ثالثا: القطاع الخاص

عرفه أحمد زين العابدين بأنه: "نشاط غير طوعي حكومي هو شبه حكومي يقوم به كيان وطني أ, كيان أجنبي أو منفذ برامج هذا القطاع قوانين السوق حيث أن القطاع الخاص هو عمل مبذول داخل نطاق سوق العمل ، أي عمل يبذل لأسباب حصول على مقابل مادي أو نقدي واجب السداد يمكن أن يطالب به قانونا أو عرفيا" [1]

و تطورت علاقة منظمات النظام الخاص بالحكومة بناء على تطور إقتصاد السوق حيث يتطور القطاع الخاص و يتوسع نشاطه في ظل الحرية الاقتصادية الأمر الذي يترتب عليه اتساع دوره في التأثير على اتخاذ القرار السياسي وفقا لمدى الحرية السياسية المتاحة ، وتستند علاقة القطاع الخاص بالحكومة في الإطار النظري على نظريتين أساسيتين هما:

1- نظرية التعددية: وتشير هذه النظرية إلى وجود جماعات عديدة في المجتمع تعمل على تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية العامة وذلك من خلال التأثير في السياسات العامة واتخاذ القرار وتتوزع السلطات بين الجماعات المختلفة.

2- نظرية حكم النخبة: ترى هذه النظرية أن النخبة تقوم بالسيطرة على صنع القرار وتتوزع السلطة في شكل هرم يبدأ بكبار القادة العسكريين وكبار رجال الأعمال والشخصيات الثرية والشخصيات العامة على قمة الهرم ويأتي في المرتبة الثانية المسؤولين في الدولة وأعضاء في البرلمان وبعض جماعات المصالح ، بينما يبقى القادة العامة الشعب التي لا تملك نوعا من النفوذ أو السلطة.

[1]- مهدي زغرات ، **"دور القواعد غير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر"** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص سياسة عامة والإدارة الإقليمية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2014/2013 ، ص 65.

و من خلال ما سبق فإن للقطاع الخاص مشاركة فعالة في السياسة العامة المحلية وذلك من خلال:

– **الاستثمار المحلي:** و يعرف على أنه طلب للأموال الإنتاج أو فرق بين الدخل المتاح والطلب على أموال الاستهلاك [1] كما يمكن تعريفه على أنه: "استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائد في المستقبل.

– **التمويل المحلي:** يقصد به كل الموارد المالية المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى وحدات محلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن و تنظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة [2]

رابعا: المؤسسات البحثية

يبرز دور الجامعة في صنع السياسة العامة المحلية من خلال دورها في خدمة المجتمع وتطويره حيث سعت الدولة الجزائرية من خلال نظامها السياسي أن تضع الجامعة في توجه مماثل للتوجه العام للسياسات العامة للدولة فالجامعة من أكثر المؤسسات العلمية تخصصا فهي تمارس بدرجة معينة من الذاتية والاستقلالية وتساهم في تشكيل مؤسسات المجتمع وتعزز كلا من الظروف الداخلية للبناء الاجتماعي وأوامر الارتباط بمصادر السيطرة الدولية: [3]

[1]- محمد الحناوي ، نهاد فريد مصطفى ، **"مبادئ وسياسات الاستثمار"** ، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث ، 2006 ، ص18.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد ، **"التمويل المحلي والتنمية المحلية"** ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، 2001 ، ص 22.

[3]- مهدي زغرات ، **مرجع سابق** ، ص 42.

خامسا: الأحزاب السياسية

مفهوم الحزب مفهوم غامض متعدد الجوانب والأبعاد و بالرغم من ذلك يمكن تعريفه من منظورين مختلفين:

أ- **المنظور الليبرالي**: يرى في الحزب السياسي لجماعة من الأفراد المعبرة عن القضايا الكبرى التي تتنافس المناصب الانتخابية فالحزب هو تجمع حر لفريق من هيئة الناخبين لمجتمع ديمقراطي يلتقي أعضاءه على ميادئ و مواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا المجتمعية [1]

ب- **المنظور الماركسي**: إن مفهوم الماركسي للحزب يرتبط بالأطار الشامل للاديولوجيا الماركسية ، قيكيف الحزب باعتباره أحد عناصر البناء العلوي السياسي للمجتمع بأنه التعبير عن مصالح طبقة اجتماعية أو بشكل عام فإن للحزب السياسي خصائص ووظائف يمكن تحديها في النقاط التالية:

- الحزب السياسي تنظيم مستقر نسبيا إن لم نقل دائم يعمل على تبئة الراغبين في المشاركة وممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي والمحلي

- الحزب السياسي يسعى دائما للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها ، عند وصول الحزب إلى الحكم يكون في موقع صانع القرار السياسي وصنع السياسة العامة ، أو على الأقل نشارك في ذلك من خلال السلطة التنفيذية والحكومة التي يشكلها ، أما في حالة عدم وصوله الحكم فإن مشاركته تتم عن طريق تشكيله لجبهة معارضة

- الحزب السياسي وسيلة لتدريب القيادات وتسهيل تغلغل الحكومة إلى مختلف مناطق وسكان البلاد ، فهو نافذة للحكومة على الشعب [2]

[1]- محمد طه بدوي ، وليلى أمين مرسى ، "**المبادئ الأساسية في العلوم السياسية** " ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، 2000 ، ص 233.

[2]- أسامة غزالي حرب ، " **الاحزاب السياسية في العالم الثالث** " ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعارف ، 1987 ن ص18.

سادسا: جماعات المصالح

مفهوم جماعات المصالح المتعلق بالعمليات الحكومية و بالتأثير في صانع القرارات والسياسات العامة وهو يوحي بوجود مجموعة من الأفراد يشتركون في خصائص عامة ، بحيث يكون تجمعهم وتوجههم إلى اتخاذ موقف أو اتجاه موجود حول موضوع معين على اساس أنه أصحاب المصلحة فيه ، وهذا ما يميزه عن غيره من الجماعات الأخرى في المجتمع ويحدد سلوكه نظرا لتعدد وتنوع الجماعات داخل المجتمع الواحد ، فإن صناع القرار السياسي والسياسة العامة مجبرين على القيام بالموازنة و موائمة وحتى مساومة المصالح للتوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف وتحقق الصالح العام كما أن تأثير هذه الجماعات برسم السياسات العامة المتوقف على قوتها ووسائل عملها [1]

سابعا: المواطنة

إن مصالح الأفراد ورغباتهم لها تأثير في إعداد السياسة العامة واقرارها في النظم السياسية المختلفة ، وعليه فإنه من الخطأ إغفال أو إهمال دور المواطن كفاعل غير رسمي يساهم ويشارك في عملية رسم السياسة العامة [2]

[1]- علي محمد بيومي ، "**دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي** " ، الجزائر : دار الكتاب الحديث ن 2004 ، ص 66

[2]- جيمس أندرسون ، **مرجع سابق** ، ص69.

شكل رقم (01): متطلبات و دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة و أهميتها[1]

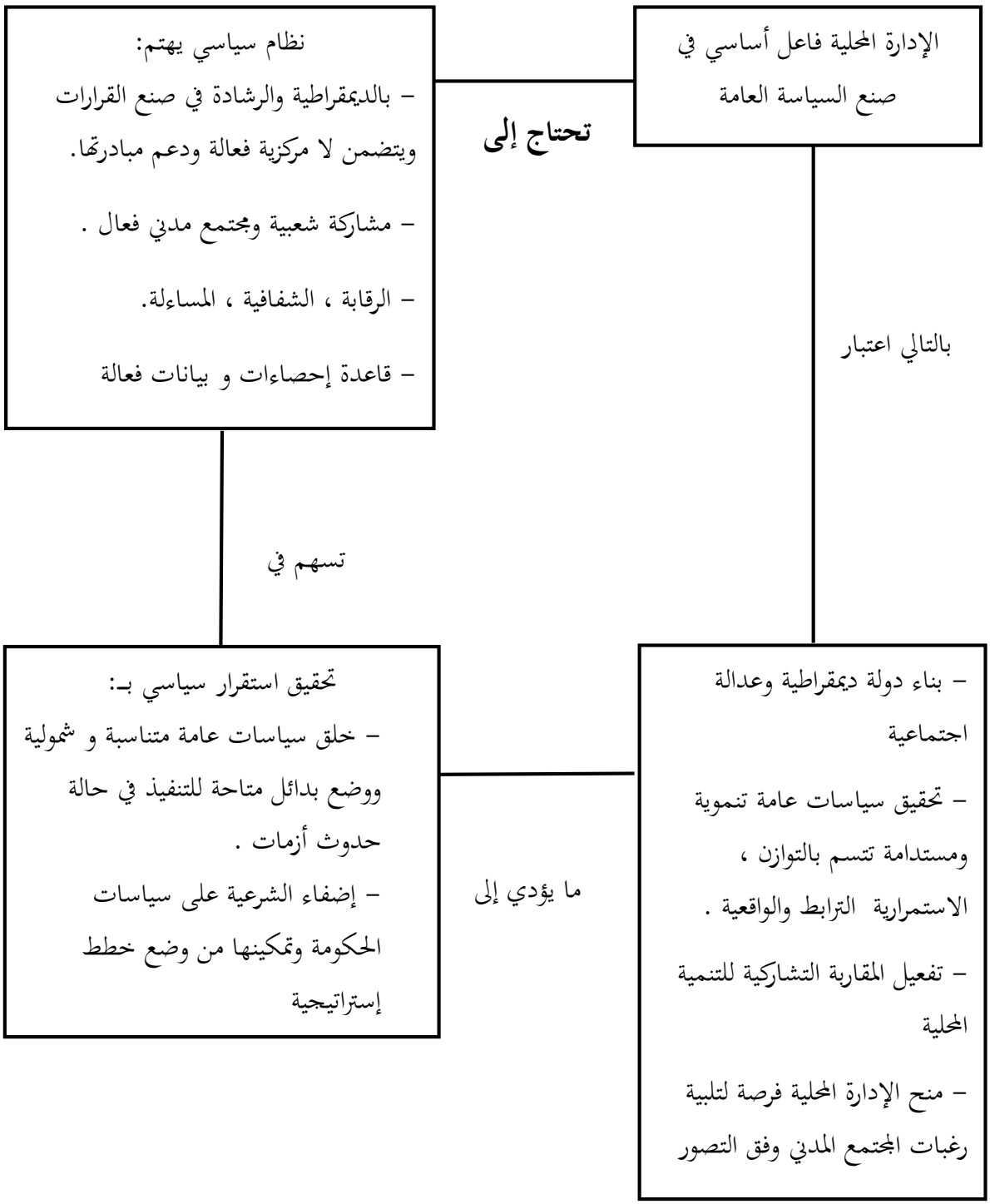

[1]- إعراج سليمان ، **دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر مابين 2008–**2010 ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، ص 117.

يمكن تحديد مدى فعالية أداء الإدارة المحلية و دورها في صنع السياسة العامة من خلال الإطلاع على واقعها واستعمال مؤشرات قياس الأداء العام والمتمثلة في [1] :

– **قياس المدخلات:** وتشير إلى الموارد التي تستخدم في البرامج والمنظمات والتي يمكن قياسها مثل التمويل والتجهيز للمعلومات

– **قياس النتائج:** و ترتكز على المقياس السابق وتتمثل في التوصل غلى مخرجات وفق المدخلات.

– **قياس الكفاءة:** والتي تشير إلى تأثير توجهات الحكومة على حالة المجتمع.

المبحث الثاني: مراحل صنع السياسة العامة المحلية على مستوى اللامركزية .

عندما نتحدث عن مراحل صنع السياسة العامة المحلية نتحدث عن مستويين ، المستوى الأول وهو المستوى المركزي مشابها إلى حد ما المراحل العامة لصنع السياسة العامة بدءا بمرحلة اقتراح المشروع سواء من السلطة التنفيذية المتمثلة في وزير القطاع والذي يمر على مجلس الحكومة ثم مجلس الوزراء ثم البرلمان لمناقشته وقد يكون الاقتراح من السلطة التشريعية ويتم إعداد المشروع من طرف البرلمان لدراسته ويتم إحالته كمقترح للحكومة لدراسته ثم يتم مناقشته في دورات البرلمان والمصادق عليه

أما المستوى الثاني فيكون على مستوى المجالس المحلية المنتخبة.

المطلب الأول: على مستوى المجلس الشعبي البلدي.

أولا: يقوم المجلس الشعبي البلدي بتشكيل لجان مختصة بين أعضاء وذلك في عدة مجالات حيث تقوم هذه اللجان بتقديم الاقتراحات و مشاريع القرارات حسب المجال الذي تختص به حيث تختص كل لجنة بدراسة المواضيع والقضايا التي تدخل في اختصاصها والمحالة إليها ثم تعد تقرير يحال على الرئيس لإدراجه ضمن الأجندة أو جدول الأعمال و من تم يجتمع المجلس الشعبي البلدي لدراسة هذه القضايا بشكل عام و يقوم بمناقشتها وتحليلها ووضع

[1]- إعراج سليمان ، **مرجع سابق** ، ص 118.

البدائل وتحديد الخيارات وفي المقابل يدلي الأعضاء الحاضرون بآرائهم المختلفة خلال الاجتماع وبعد المناقشة ينتهي الاجتماع بمجموعة من النقاط المتفق عليها ويدون ما ورد في الاجتماع في سجل المحاضر الخاصة بالبلدية

بعد الاتفاق على تلك النقاط وتحديد الخيارات يتم الإعلان عن المداولة ويتم استدعاء الأعضاء ليوم محدد تتم فيه المداولة بحيث يحدد خلالها جدول الأعمال الذي سيتم مناقشته بشكل نهائي و تفصيلي خلال المداولة.

بعد عقد المداولة يتم اتخاذ القرار السياسي و دون المداولة في المداولات ثم ترسل منها نسخ إلى مصالح الدائرة للتأشير عليها حتى تصبح سارية المفعول.

بعد ذلك يتم تطبيق القرار السياسي الذي تم اتخاذه خلال المداولة وتدوينه ضمن سجل القرارات الخاص بالبلدية وتتميز القرارات الخاصة بالتعيين أو الترقية بضرورة التأشير عليها من طرف المراقب المالي الإقليمي حتى تكون سارية المفعول [1]

يمكننا القول أن المجلس الشعبي البلدي في الجزائر يشارك في عملية صنع القرار السياسي من الناحية ويمتلك سلطة اتخاذ القرار في مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية وغيرها على المستوى الإقليمي المحلي وتختلف درجة مشاركته في عملية صنع القرار السياسي الواقعي نجد مجالس شعبية بلدية تمارس سلطة القرار السياسي تحت ضغط قد يكون خارجي أو داخلي أي ليس بمبادرة منها خاصة فيما يتعلق بالقرارات التنموية فكثير من المشاريع والقرارات التنموية المحلية الكبرى وهو ما يسمى بقرارات رد الفعل وفي المقابل نجد مجالس البلدية ترسم قرارات بمبادرة منها وفي ما يسبق بقرارات الفعل وهذا النوع نادرا ما نجده في الجزائر ومثال على ذلك فيما يخص اتفاقية

[1]- جموغي ابن التركي ، "**المجلس الشعبي البلدي في ظل قانون رقم 11/10 المتعلق بالبلدية**" ، مذكرة ماستر جامعة خيضر ، بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ، 2014 /2015 ، ص29

الشراكة مع البلديات الأجنبية لم يتم إعطائها الأهمية المطلوبة باعتبارها إستراتيجية رائعة في ترشيد عملية صنع القرار السياسي على المستوى المحلي [1]

المطلب الثاني: المجلس الشعبي الولائي.

يعد المجلس الشعبي الولائي دورات عادية وأخرى استثنائية

أ- الدورات العادية: يعقد المجلس أربع دورات عادية في السنة مدة 15 يوم كل دورة يمكن تمديدها وتعقد في تواريخ محددة مارس ، جوان ، سبتمبر ، ديسمبر.

ب- الدورات الغير عادية: عند الاقتضاء يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يعد دورات استثنائية سواء بطلب من رئيس المجلس الشعبي الولائي أو ثلث 3/1 أعضائه أو من الوالي.

ج- المداولات: يجري المجلس الشعبي الولائي مداولات بحضور الأغلبية و إذ لم يجتمع المجلس بعد الاستدعاء الأول لعدم اكتمال النصاب فإنه بعد 05 أيام من الاستدعاء الثاني تعد المداولة صحيحة. [2]

[1]- جموغي ابن التركي ، **مرجع سابق** ، ص 31.

[2]- عطا الله زكرياء ، "**دور الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية الجزائر**" ، نموذج قراءة القانون البلدية والولاية 2012/2011 ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، بسكرة : 2013 ، ص 12.

المبحث الثالث: واقع السياسة العمرانية في الجزائر.

قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب بحيث تناول المطلب الأول أهم القواعد المسؤولة عن العمران وتتمثل في القواعد المحلية أما فيما يخص المطلب الثاني فقد تضمن أدوات تسيير السياسة العمرانية المحلية أما المطلب الثالث فتضمن أهداف السياسة العمرانية المحلية ومهامها.

المطلب الأول: فواعل السياسة العمرانية المحلية

الفواعل المحلية: تتمثل في البلدية و الولاية

باعتبار البلدية الهيئة التي تجسد تطلعات المواطنين لابد من توضيح دورها بالشراكة مع الولاية في التكفل بالسياسة العمرانية وتسييرها وفي هذا الإطار تختص البلدية بما يلي:

- تسيير استعمال المساحات والأراضي

- تنظيم وتسيير الإطار الحضري للتجمعات السكنية.

- إنشاء الهياكل الأساسية القاعدية والتكفل بقضايا البيئة

- توفير الخدمات العمومية للسكان

وبهذا الخصوص تتولى الدولة إسناد مسؤولية تنفيذ المشاريع التي تمولها البلدية كالمشاريع الحضرية الكبرى والأعمال الخاصة بتهيئة الأحياء السكنية[1]

هذه المهام تسمح للبلدية بأن تكون المنظم والمسير للتنمية المحلية عن طريق المهام التي تقوم بها المصالح التقنية للبلدية كتسيير الشركات الحضرية وصيانتها وتهيئتها ودراسة ملفات الترخيص وآخر مهمة تقوم بها البلدية في إطار

[1]- القانون رقم 06/06 المؤرخ في 2006/01/20 **المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 15.

التنمية العمرانية في إعادة آلية التهيئة والتعمير والعمل على تطبيقها وتسييرها والعقود الخاصة بالتعمير هي التي تحدد العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية.

وأيضا أهم اختصاصات المجلس الشعبي البلدي في مجال التهيئة العمرانية:

- التخطيط والتجهيز

- تولية وضع مخطط التنمية للبلدية في إطار برنامج الحكومة ومخطط الولاية

- رسم النسيج العمراني مع مراعاة التشريعات العقارية وهذا من خلال الرقابة على مطابقة عمليات البناء للتشريعات العقارية وخضوعها لترخيص مسبق من المصلحة التقنية للبلاد.

- مراعاة المحافظة على المساحات الفلاحية وتجانس المجموعات السكنية والطابع الجمالي للبلدية عند وضع مخطط البلدية

وفي مجال البيئة والمحافظة عليها ، اشترط ترخيص مسبق من المجلس الشعبي البلدي بخصوص المشاريع

- حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية الأثرية والمتاحف وكل ما ينطوي على قيمة تاريخية وحماية وتنظيم الأسواق

وفي مجال الضبط إقامة إشارات المرور كذلك الهر على النظافة العمومية وطرق معالجة المياه القذرة وتوزيع المياه الصالحة للشرب وحماية التربة والثروة المائية.[1]

أما بالنسبة إلى دور الولاية فيتمثل فيما يلي:

يعين الوالي بمرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناء على تقرير مجلس وزير الداخلية حسب المادة 78 من الدستور له صلاحيات متعددة من خلال الوضعية القانونية المركبة والمتميزة فهو إلى جانب كونه ممثل السلطة

[1]- عمار بوضياف ، **"الوجيز في القانون الإداري"** ، الجزائر ، جسور للنشر والتوزيع ، ط3 ، 2013 ، ص137-138.

المركزية على مستوى إقليم الولاية يمثل أيضا رئيس الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي الولائي ، ويعد الفاعل الأساسي والأهم في تمييز السياسة العمرانية على مستوى الولاية من خلال التسيير والإشراف على المشاريع العمرانية والمجال الحضري أثناء ممارسته للصلاحيات القانونية بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية (المجلس الشعبي الولائي)

المطلب الثاني: أدوات تسيير السياسة العمرانية المحلية

تتشكل أدوات التهيئة والتعمير على المستوى المحلي من المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير (P.D.AU) ومخططات شغل الأراضي (P.O.S) و هذا ما نصت عليه المادة 10 من قانون التهيئة والتعمير

أولا: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (P.D.AU)

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو عبارة عن أداة لتخطيط الفضاء والتسيير العمراني على ضوء مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة والتعمير وكذا تحديد التوجيهات العامة والأساسية للتهيئة والتعمير في بلدية أو مجموعة من البلديات وضعا في الاعتبار ضرورة الموازية ما بين قطاع البناء وقطاع الفلاحة وقطاع الصناعة وأيضا حماية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي مع الأخذ في الاعتبار أيضا مخططات التنمية والنمو الديمقراطي والتوزيع السكاني وكذا ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة وتدون الملاحظات في سجل خاص مرقم و موقع من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية أو عند انتهاء مدة التحقيق يقوم المفوض المحقق بإعداد محضر قفل الاستقصاء خلال مدة 15 يوم كما يصادق على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مصحوبا برأي المجلس الشعبي الولائي بقرار من الوالي أو بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعمير

الوزير المكلف بالجماعات المحلية بعد استشارة الوالي المعني أو الولاة المعنيين وبناء على تقرير من الوزير المكلف بالتعمير [1]

ثانيا: مخطط شغل الأراضي (P.O.S)

بناءاً على المادة 4 من قانون التهيئة والتعمير يجب أن تحظى كل بلدية أو جزء منها بمخطط شغل الأراضي يحضر مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت مسؤوليته و هو مخطط تابع للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ويحدد في إطار حقوق استخدام الأراضي والبناء وعليه فهو يحدد بالنسبة للقطاع الشكل الحضري والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الراضي ويعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به وأنماط للبنايات ويحدد المساحات العمومية والخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة وكذلك مخططات ومميزات طرق المرور يحدد الارتفافات والأحياء و الشوارع والنصب التذكارية والمناطق الواجب حمايتها و مواقع الأراضي الفلاحية [2]

– إعداد مخطط شغل الأراضي:

تطرقت لإجراء إعداد مخطط شغل الأراضي كل من المواد من 34 إلى 38 من قانون التعمير 90-29 والمرسوم التنفيذي رقم 91-178 المؤرخ في 28 ماي سنة 1991 يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها ، معدل و متمم بالمرسوم التنفيذ رقم 05-318 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 وعليه سوف نذكرها كما يلي : [3]

[1]-.عايلي رضوان ، "**مخططات التعمير كوسيلة لتنفيذ السياسة الوطنية للتعمير**" ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 16 ، جوان 2016 ، ص 135.

[2]- **مرجع سابق** ، ص 136.

[3]- عايلي رضوان ، **مرجع نفسه** ، ص 137.

1- إجراء مداولة من قبل المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية المعنية:

هو ما تطرقت إليه المادة 34 و 35 من قانون التعمير فحق المبادرة بمشروع مخطط شغل الأراضي هو من صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي وتتميز عملية إعداد تحت مسؤوليته وتتم الموافقة على هذا المشروع من طرف المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية إذا كان يشمل عدة بلديات عن طريق مداولة وحددت المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 مضمون لهذه المداولة كما يلي:

تذكير بالحدود المرجعية لمخطط شغل الأراضي الواجب وللجمعيات ، والمصالح التابعة للدولة المعنية ، ثم تبلغ لها المشروع المصادق عليه بمداولة لكل الهيئات المتدخلة في إعداده مدة 60 يوما لإبداء آرائها أو ملاحظاتها وإذا لم تجب خلال المهلة المنصوص عليها أعلاه عد رأيها موافقاً

2- إجراء تحقيق عمومي:

بعد أخذ آراء كل الهيئات الفاعلة في إعداد مخطط شغل أراضي يصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي أو البلدية المعنية قرار من أجل إخضاع مشروع المخطط المصادق عليه للاستقصاء أو التحقيق العمومي طيلة مدة 60 يوما ويحدد هذا القرار ما يلي:

- المكان أو الأماكن التي يمكن استشارة المشروع مخطط شغل الأراضي

- يعين المفوض المحقق أو المفوضين المحققين

- يحدد كيفية إجراء التحقيق العمومي [1]

[1]- عايلي رضوان ، **مرجع سابق** ، ص 137.

ينشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس البلدي و المعنية طوال مدة الاستقصاء العمومي ونبلغ نسخة منه إلى الوالي

كما يمكن أن تدون الملاحظات في سجل خاص مرقم و موقع من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية أو يصرح بها مباشرة إلى المفوض المحقق أو ترسل إليه كتابيا بعدما تمنح المحقق أو المحققون المفوضون مدة 15 يوما وبعد قفل التحقيق نهائيا بإعداد محضر قفل الاستقصاء و يرسلونه إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية مصحوبا بالملف الكامل للاستقصاء مع استنتاجاته [1]

3- المصادقة على مخطط شغل الأراضي:

بعد الانتهاء من عملية التحقيق يرسل المخطط مصحوبا جميع الاستقصاء إلى الوالي معه كذلك محضر قفل الاستقصاء والنتائج التي استخلصها المفوض المحقق وعليه أن يبدي ملاحظات في ميعاد 30 يوما وإذا ما انتهت هذه المهلة عد رأي الوالي بالموافقة وبعدما يصادق على مخطط شغل الأراضي المجلس الشعبي البلدي بمداولة ويدخل في السباق نتائج الاستقصاء العمومي وأخذ رأي الوالي ثم يبلغ الجماعات الآتية:

- الوالي المختص إقليميا أو الولاة المختصون إقليميا

- المصالح التابعة للدولة المكلفة بالتحضير على مستوى الولاية

- الغرف التجارية

- الغرف الفلاحية[2]

[1]- عايلي رضوان ، **مرجع سابق** ، ص 138.

[2]- مرجع نفسه ، ص 139.

بعدما يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بوضع المخطط تحت تصرف الجمهور عن طريق قرار يحدد فيه تاريخ بدء عملية الوضع تحت التصرف.

المطلب الثالث: أهداف السياسة العمرانية المحلية و مهامها.

أولا:

تعد قواعد التهيئة والتعمير في أي مجتمع متمدن انعكاسا و ترجمة للحضارة العمرانية لذلك البلد من خلال فن تنظيم البناء والعمران حيث تعد نوعية البنايات شكلها وطابعها شاهدة على عمق الانتماء الحضري للأمة ودليل على تميزها وبطاقة هوية جزء لا يتجزأ من هوية المجتمع وتاريخه وقد تطورت هذه المفاهيم المترسبة لتصبح قوانين سامية ملزمة للجميع يمكن أن نطلق عليها قواعد النظام العام العمراني والتي تشمل كيفية تنظيم المدن وإنجاز التجمعات السكنية العمرانية وتنظيم إنتاج الأراضي وتحقيق التوازنات بين مختلف الأنشطة الاجتماعية والزراعية الصناعية السكن عن طريق أدوات التهيئة والتعمير كما أن المواطن بحاجة إلى الأرض من أجل البناء لكن هو بحاجة إلى الأرض أيضا من أجل زراعتها واستغلالها في الإستثمار من أجل الصالح العام وهو أيضا بحاجة إلى الطبيعة لذا تدخل المشروع وإصدار ترسانة من القوانين والمراسيم التفصيلية لحماية العقار الحضاري و الفلاحي و الصناعي بما يحقق حسن استغلاله وضمان عدم تآكله وتبرز أهداف السياسة العمرانية من خلال الوقوف على حجم أضرار المترتبة على الإخلال به فهو ليس مجرد قواعد قانونية ضابطة لممارسة نشاط عمراني بناء وتشييد أو ترميم وإنما هو أبعد من ذلك بكثير يشهد جسامة الآثار التي يخلقها العمران في حالة عدم أخذ الاحتياطات اللازمة المتعلقة بطبيعة الأرض يحل البناء ومدى ربطها بشبكات الصرف الصحي فضلا عن احترام قوانين التهيئة العمرانية في مجال احترام المسافة بين بناء الطرق العمومية وبين خط السكة الحديدية والمطارات والأودية والمصانع [1]

[1]- خلفاوي نسيمة ، "**السياسة العمرانية للجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية سيدي أحمد**" ، مذكرة ماستر ، تخصص تسيير وادارة الجماعات المحلية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة ، 2017/2016 ، ص 98

فضلا عن الآثار الاقتصادية الناتجة عن التوسع الرأسي على حساب الأراضي الزراعية الخصبة والمواقع الحساسة ذات الطابع السياحي التي تمثل ثروة مستمرة للأجيال القادمة [1]

ثانيا: مهام السياسة العمرانية في الجزائر

- حسب قانون التهيئة السياسية القطاعية في مجال التهيئة العمرانية فإنها تقوم بالمهام التالية:

- إعطاء أهمية كبيرة للموارد الطبيعية خاصة التربة والموارد المائية

- توسيع مجال الطاقات الصناعية خاصة في الجانب الانتاجي

- تنظيم وتطوير تجهيزات التربية والتكوين والصحة في إطار ترقية اجتماعية لكل مناطق التراب الوطني

- تنمية المنشآت القاعدية للنقل والمواصلات والاتصالات والطاقة والتخزين

- حماية المحيط والأماكن و المواقع الطبيعية والسياحية والتاريخية

إلا أن الأسباب الهيكلية لعدم التوازن الجهوي من خلال تطبيق أعمال إنسانية تختلف باختلاف المناطق من محتواها و وتيرتها وبهذا الصدد فإن أعمال واختيارات التهيئة العمرانية تتجسد كالآتي:

- تفعيل تنمية المناطق والحدود

- تنظيم وتنمية المناطق والحدود

- تنظيم وتنمية السهول الفلاحية والتحكم فيها [2]

[1]- خلفاوي نسيمة ، **مرجع سابق** ، ص 79

[2]- **مرجع نفسه** ، ص 100.

خلاصة:

يستقطب موضوع السياسة العامة المحلية اهتمام الباحثين نظرا لما يمثله من إطار فكري من شأنه تفعيل دور الباحثين في فهم سيرورة العمل الحكومي من جهة ودعم صانعي القرار أناء بحثهم من جهة أخرى ، السياسة العامة المحلية تعمل على تخفيف الأعباء عن السلطة المركزية وذلك ما يتعلق بالأمور المحلية وما يتناسب والظروف والاحتياجات المتميزة عن ممثليها على المستوى الوطني ، مما يتيح للسلطة المركزية التفرد لمعالجة القضايا الوطنية الأكثر أهمية وقد برزت فواعل رسمية تشارك في الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية إلى جانب الجهات المحلية (البلدية ، الولاية)

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية على مستوى مديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة

يعد أسلوب اللامركزية أحد أساليب التنظيم الإداري تأخذ به الدول المعاصرة والحديثة التي لا غنى لها عن الأخذ به مهما كان نظامها السياسي والاقتصادي والإداري حيث تضطلع الدولة الحديثة بإدارة المرافق العامة الوطنية التي تعم الدولة ككل ، فضلا عن كون الفرصة المتاحة أكثر للهيئات لا مركزية والإدارة و مراقبة تلك الميادين والمرافق لقربها واتصالها المباشر بالأفراد والهيئات المحلية ممثلا في الولاية والمصالح التابعة لها على مستوى الولاية بالإضافة إلى البلدية والمصالح التابعة لها فضلا عن كونها اليد المنفذة لأحكام قوانين التعمير إذ تلعب دورا فاعلا و بارزا في مجال العمراني وهذا ما سيتم توضيحه في هذا الفصل.

المبحث الأول:

إن ميدان التعمير يعرف كثرة وتعدد المتدخلين خاصة على المستوى المحلي نظرا لأهمية وكذا قرب الهيئات من المواطنين واحتكاكها اليومي بهم مما يساعدها على تسيير وتنظيم المجال العمراني هذا ما سيتم إبرازه من خلال هذا المبحث حيث تم التطرق فيه إلى تعريف مديرية التعمير والتجهيز والسكن في المطلب الأول والمطلب الثاني إطارها التنظيمي والمطلب الثالث مهامها.

المطلب الأول: مديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة

تتكفل مديرية التعمير والتجهيز للبلدية بما يلي:

- منح رخص البناء ، رخص الهدم ، رخص التجزئة ، رخص التهيئة العمرانية وشهادة القسمة

- متابعة البناءات الفوضوية وتحرير قرارات الهدم أو الإعذار أو الإزالة ....إلخ بالتنسيق مع مصلحة التنظيم والشؤون العامة.

- مراقبة مطابقة المشاريع لمخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير.

- تسليم شهادات المطابقة.

- الدراسات التقنية وتنفيذ مشاريع البلدية ومتابعتها.

- تحضير مخطط المرور داخل البلدية والسهر على تطبيقه (بالتنسيق مع مصلحة التنظيم).[1]

[1]- مقابلة أجريت مع **السيدة زبير كريمة** ، مهندس دولة للإدارة الإقليمية لمديرية التعمير و التجهيز والسكن لبلدية سعيدة بتاريخ 2019/03/23م

و للتكفل بهذه المهام ، تتفرع مديرية البناء والتعمير والتجهيز إلى مصلحتين وخمسة مكاتب هي:

أ- مصلحة التعمير والعقار :

يديرها رئيس مصلحة ولها عدة فروع: التخطيط والهندسة ، فرع البناء الفوضوي ، فرع العقار والتعمير ، فرع ترخيص الطرقات ، دراسة ملفات منها رخص البناء والهدم – البناء الريفي- تمديد رخص البناء- شهادة المطابقة – شهادة التقسيم- رخصة التعمير- رخص الطرقات لإيصال الغاز الطبيعي- الإيصال المياه الصالحة للشرب- ترخيص لتهيئة داخلية وخارجية- إيصال صرف المياه القذرة- ترخيص للاتصالات الجزائر- قرار إعذار- قرار الهدم.[1]

تتفرع مصلحة التعمير والعقار إلى مكتبين:

1- مكتب التعمير:

ويتكفل بما يلي: يتكفل مكتب التعمير والمراقبة التقنية بالمهام التالية:

- منح رخص البناء و رخص الهدم و رخص التجزئة والتهيئة.

- مراقبة بطاقة المشاريع للمخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي (PDAU , POS, ZET, HAUT PLATCAUE) .

- تسليم شهادات المطابقة وشهادات القسمة.

- حفظ جميع التصاميم والبيانات المتعلقة بالجانب التقني.

القيام بإنجاز جميع الأعمال التقنية.

[1]- مقابلة أجريت مع السيدة : **زبير كريمة** ، مرجع سابق

- تسليم ترخيص الطرقات.

- منح ترخيص الطرقات للمواطنين لوصل قنوات (الغاز الطبيعي أو قنوات المياه الصالحة للشرب أو قنوات الصرف الصحي)

- تحرير قرارات الإعذار أو الهدم حسب محاضر المخالفة المسجلة في مجال العمران. [1]

استقبال شكاوى المواطنين و خروج ميداني لمعاينة وتحرير المحاضرات المهددة بالانهيار

2- مكتب الاحتياطات العقارية:

- و يتكفل بكل ما يتعلق بالعقار داخل المحيط العمراني للبلدية خاصة فيما يتعلق بالأوعية العقارية لمختلف المشاريع وإحصائها.

- يقوم باختيار الأوعية العقارية لاستيعاب مختلف المشاريع السكنية بجميع أنماطها والتجهيزات كما يقوم بتنسيق مع مصالح مديرية أملاك الدولة والوكالة العقارية.

ب- مصلحة التجهيز والتخطيط:

تبادر هذه المصلحة بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصاتها وكذا العمليات المتعلقة بتسييرها (مكتب الري و البناء ومتابعتهم و الأشغال العمومية) وهي كذلك تعمل على تسيير الحسن بالتنسيق مع مكتب الصفقات و تتفرع مصلحة التجهيز والوسائل العامة إلى 03 مكاتب وهي تقم بنفس المهام وتتقاسمها فيما بينها:

[1]- أنظر للمقابلة السابقة

1- مكتب الأشغال العمومية: و يتكفل بما يلي:

- تنفيذ مشاريع البلدية وإنجازها

- مراقبة عمليات إنجاز المشاريع والبرامج.

- متابعة وضعيات المقاولين الحائزين على الصفقات

- إعذار المقاولين للمقاولين بالتزاماتهم.

2- مكتب مشاريع البناء: ويتكفل بمايلي:

- يتكفل بمتابعة جميع المشاريع المتعلقة بالبناء في مختلف البرامج (برنامج التنمية البلدي ، برنامج التموين الذاتي ، البرنامج المشترك للجماعات المحلية)

3- مكتب متابعة مشاريع الري:

- تأطير الغرفة التقنية المكلفة بالإنجاز.

- تولي الترميمات الضرورية على جميع ممتلكات البلدية.

- مباشرة جميع عمليات صيانة الشبكات (التطهير ، المياه ، الصرف الصحي)

ملاحظة:

تقوم مكاتب المصلحة بمهام خارج البلدية ويتعلق الأمر بالمصالح المختلفة:

كمديرية التعمير والهندسة المعمارية ، الديوان الوطني للتطهير ، الجزائري للمياه ، ديوان الترقية والتسيير العقاري ، شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب ، اتصالات الجزائر ، وهذا من أجل التنسيق لمختلف المشاريع وكذا التدخلات عبر النسيج العمراني

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة

الشكل رقم (02):الهيكل التنظيمي لمديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة

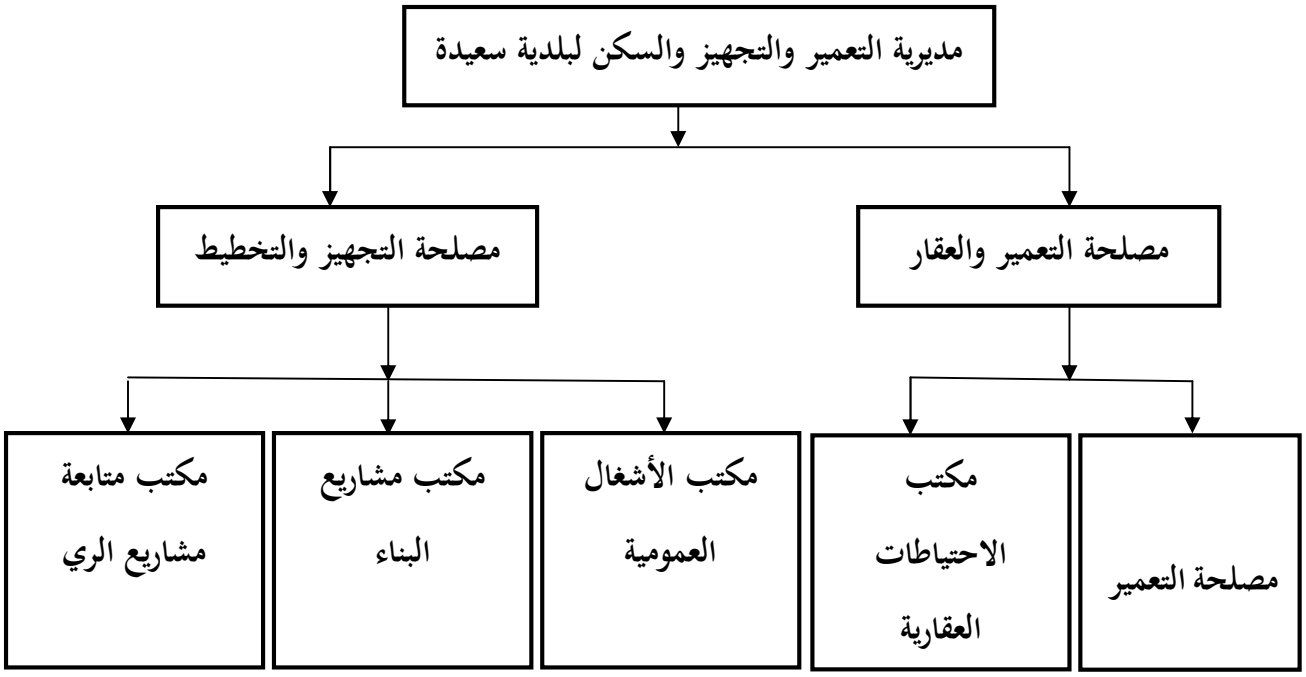

المصدر: وثائق مديرية التعمير

المطلب الثالث: مهام مديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة.

تقوم بتنفيذ السياسة المتعلقة بالتعمير و الهندسة المعمارية و البناء على المستوى المحلي بحيث تكلف بما يلي:[1]

1- في مجال التعمير:

- تضمن تنفيذ التهيئة والتعمير و مراقبتها ومتابعتها بالتنسيق مع الهيئات المعنية.

- المحافظة على المواقع والمناطق ذات الطابع الخاص.

- السهر على احترام القواعد في مجال التعمير.

- تنظيم تكتلات إعادة تنشيط الأنسجة الحضرية الموجودة.

- برمجة وضمان توفر العقار القابل للتعمير على المدى القريب و المتوسط و البعيد.

- دراسة طلبات عقود وإبداء الآراء التقنية الضرورية بإعداد مختلف المستندات المتعلقة بها.

2- في مجال البناء:

- ضمان تطبيق التقنيات و اللوائح وكذلك البناء الساري للأشغال.

- تحديد إمكانية إنتاج المحاجر و مواقع رواسب المواد الطبيعية المستخدمة في البناء.

[1]- أنظر للمقابلة السابقة.

3- في مجال الهندسة المعمارية:

- التأكد من تطبيق الوثائق التقنية و التنظيمية و مقاييس البناء المعمول به.

- إحصاء قدرات إنتاج المحاجر وتحديد مواقع المواد المتعلقة بالبناء.

- المبادرة بكل نشاط يتعلق بالبحث ويهدف إلى ترقية و تطوير أنظمة و مواد البناء.

كما يمكن الإشارة إلى أن مديرية التعمير و التجهيز و السكن لبلدية سعيدة تقوم بتحديد المخالفات و تطبيق العقوبات العمرانية في الإطار القانوني و ذلك تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 07/94 و المؤرخ في 1994/05/18م والذي قام بتحديدها كما يلي:[1]

1- المخالفات المتعلقة بتشييد بناية بدون رخصة:[2]

المخالفات	العقوبات
1- تشييد بناية بدون رخصة ، بناء على أرض تابعة للأسلاك العمومية	**- غرامة مالية تقدر بـ 2000 دج**
2- تشييد بناء بدون رخصة بناء على أرض تابعة للأسلاك الخاصة الوطنية أو ملكية خاصة تابعة للحيز	**- غرامة مالية تقدر بـ 1500 دج**
3- تشييد بناية دون رخصة بناء على أرض خاصة	**- غرامة ملية تقدر بـ 1000 دج**

[1]- المتوفرة على الرابط : http://digumbs.blogspot.com

[2]- المتوفرة على الرابط : http://digumbs.blogspot.com

آليات التعمير على مستوى مديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة:

1/- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير P.D.AU :

التهيئة والتعمير ركز على الدور الذي تلعبه المجمعات السكنية حيث برمج بين بلدية سعيدة و بلدية الرباحية و بلدية عين الحجر حيث مر بثلاث مراحل:[1]

- المرحلة 01:تحيين الحالة الأصلية للبلديات الثلاث

المرحلة 02 :كل بلدية تحدد احتياجاتها من السكن.

المرحلة 03 : يختارون الوحدة التي تساعد البلديات الثلاث.

ميزانية تكون على حساب مديرية التعمير و مكتب الدراسات التحضير يكون في البلدية، وعندما تتم المصادقة عليه يصبح أداة تعمير.[2]

2/- مخطط شغل الأراضي:

توسعة الجهة الجنوبية الغربية لمدينة سعيدة يمر بثلاثة مراحل:

المرحلة 01: تحيين الحالة الأصلية للمنطقة حيث يتم تحديد احتياجات تلك المنطقة من كل الجوانب (السكن المرافق، المساحات الخضراء، التجهيزات)

[1]- مقابلة أجريت مع السيدة : **مبارك أم جيلالي** ،رئيس مكتب الري ، لمديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة بتاريخ 2019/04/21 ، على الساعة 11:00.

[2]- أنظر المقابلة السابقة .

المرحلة 02: اقتراح تهيئة هذه المنظمة فيكون الاختيار من طرف اللجنة بعد عملية الاختيار وتتم المصادقة عليه فيصبح أداة للتعمير. [1]

آليات التعمير:

- مخطط شغل الأراضي.

- مراجعة دراسة مخططات التهيئة والتعمير.

- الدراسة الجيوتقنية.

ما يمكن استنتاجه من هذا المبحث أن مديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة تقوم بتغطية كل بلديات الولاية بدراسة التعمير بما فيها مراجعة المحطات التوجيهية للتهيئة و التعمير ومخطط شغل الأراضي

- خلق وحدات عمرانية جديدة التي من شأنها توفير الأوعية العقارية اللازمة لإنجاز مختلف المشاريع السكنية والمنشآت العمومية و كذلك تحسين نوعية الفضاء العمومي وذلك عن طريق تجديد و ترسيم الطرق ومختلف الشبكات مع إعطاء الأهمية البالغة لإعادة التأهيل فضاءات التسلية و الراحة.

[1]- أنظر المقابلة السابقة.

المبحث الثاني: أهم البرامج السكنية التي استفادت منها بلدية سعيدة

بالإضافة إلى مديرية التعمير والتجهيز و السكن تتدخل مجموعة من المصالح في مجال التعمير ومن بين هذه المصالح نجد مديرية السكن حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب خصصنا المطلب الأول لتعريف مديرية السكن والمطلب الثاني حددنا فيه أهم البرامج السكنية لبلدية سعيدة من 2010 إلى غاية 2019 والمطلب الثالث خصصناه لأهم المعوقات المتعلقة بجانب التسيير.

المطلب الأول: تعريف مديرية السكن.

تتولى مديرية السكن مهمة تنفيذ السياسة المتعلقة بالسكن على المستوى المحلي وتكلف بهذه الصفة بما يلي:

- اقتراح برامج السكن المبادر منها من الدولة والجماعات المحلية ومتابعة حالة تقدمها بالاتصال مع السلطات المحلية والهيئات معنية .

- المشاركة في التوعية التقنية الخاصة بإنجازات القطاع وتنسيق النشاطات من أجل تطوير البرامج العقارية.

- متابعة و مراقبة النشاط العقاري الممارس من طرف الوكلاء العقاريين.

- السهر على تنفيذ و مراقبة الإعانات العمومية وضمان متابعة الإنجازات المتعلقة بها.

- ضمان التحكم في الشغال بصفة صاحب المشروع المفوض لبرامج السكن التي بادرت بها الدولة والجماعات المحلية.

- ضمان متابعة البطاقية المحلية في مجال توزيع السكن بالاتصال مع الجماعات المحلية والهيئات المعنية.

- ضمان متابعة و مراقبة تقييم الإنجازات البرامج السكنية.

و تتكون مديرية السكن من اربع مصالح تتمثل في كل من مصلحة السكن العمومي الإيجاري ، مصلحة السكن الريفي و تأهيل الإطار المبني ، مصلحة الترقية العقارية وإعانات الدولة ، مصلحة الإدارة و الوسائل تضم كل مصلحة أربع مكاتب على الأكثر حسب المهام الموكلة لها.[1]

المطلب الثاني: أهم البرامج السكنية لبلدية سعيدة من 2010 إلى 2019.

– برنامج (LPA) (برنامج ترقوي مدعم) من 2010 إلى 2011:[2]

1439 وحدة سكنية تم توزيع 606 وحدة سكنية و 828 وحدة سكنية في طور افنجاز

برنامج	وحدة سكنية	موزعة	طور الانجاز
برنامج LPA 2011-2010	1434	606	828

– برنامج الترقوي المدعم (2011-2012):[3]

استفادت ولاية سعيدة من هذا البرنامج لإنجاز 1500 مسكن ترقوي مدعم في إطار مشاريع التنمية المحلية الخصة بقطاع السكن ، كما أن برامج السكن التساهمي بسبب الطلب المتزايد عليها من طرف المواطنين لاسيما الموظفين وأصحاب الدخل المتوسط والجيد ، لكن تقرر توزيع هذه الحصة في أغلب البلديات وقد كانت حصة السد لعاصمة الولاية باعتبارها تضم عددا كبيرا من السكان وقد تم توزيع هذه الحصة على عدد من بلديات الولاية مع

[1]- المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 03/13 المؤرخ في 03 ربيع الأول عام 1434 الموافق لـ 15 يناير 2013 ، يحدد قواعد المصالح الخارجية لوزارة السكن.

[2]- مقابلة أجريت مع السيد: **بغداد محمد** ، مهندس معماري ن مكتب السكن لمديرية السكن لولاية سعيدة بتاريخ 2019/04/18. الساعة 14:33

[3]- **نفس المقابلة**

الأخذ بعين الإعتبار الكثافة السكانية وعدد طالبي هذا النواع من السكان ، كما أخذ بعين الإعتبار استفادة البلديات من إعانات البناء الريفي

وفيما يتعلق بحصص السكنات الموجهة لهاته البلديات فقد تم تخصيص 180 مسكن ترقوي مدعم وقد استفادت بلدية يوب من 70 وحدة سكنية وسيدي بوبكر بينما بلغت حصة كل من بلدية أولاد خالد وأولاد إبراهيم وكذا بلدية مولاي العربي بين 20 و 50 مسكنا ترقويا مدعما .

– برنامج البيع عن طريق الإيجار (عدل) 2012–2013:

استفادت ولاية سعيدة من برنامج سكني جديد يقدر بنحو 3500 وحدة سكنية ، حيث تحصي ولاية سعيدة 121 ألف طلب وتم تسجيل برنامج من 2500 وحدة سكنية جديدة بصيغة البيع عن طريق الإيجار (عدل) و 1000 مسكن ترقوي مدعم.[1]

– برنامج و كالة عدل AADL و برنامج ترقوي عمومي LPP من سنة 2014 إلى 2015 :

مشروع AADL استفادت من حصة تقدر بـ 2500 وحدة سكنية ضمن هذا النمط حيث اسندت مهمة تنفيذ الأشغال بالنسبة للشطر الأول من الحصة المقدرة بـ 1000 وحدة سكنية لمصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI باعتباره مفوض للتنفيذ.

السكنات التساهمية استفادت من حصة مقدرة بـ 2122 وحدة سكنية موزعة.

[1]- أنظر المقابلة السابقة.

فيما يتعلق بالمشاريع السكنية المدرجة ضمن صيغة الترقوي المدعم LPP لمن دخلهم يتجاوز 100000 دج فقد تم استقبال 52 ملف حيث حدد الشطر الأول من الدفع بـ 50 مليون كما استفادت من حصة 1073 سكن السكنات الاجتماعية.[1]

– برنامج وكالة عدل ADDL من 2016 إلى 2017 : [2]

إنجاز حصة 702 سكن بصيغة البيع بالإيجار (عدل) والتي تم اختيار لها قطعة أرضية بحي السلام 02 بمدينة سعيدة وتشرف على انجازها مؤسسة تركية مدة 24 شهرا على أن يتم استلامه نهاية السداسي الأول من سنة 2020 كما يحظى الفرع المحلي للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره برنامجا إجماليا يقدر بـ 2602 وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار منها 484 مسكن تم توزيعها و 400 وحدة سكنية أخرى في طور الإنجاز.

– برنامج ترقوي مدعم LPA 2018:[3]

650 وحدة سكنية 200 ديوان الترقية والتسيير العقاري OPG

100 وكالة عقارية ARC ، URSA

350 برنامج جديد 350 لم يتم إعلانها.

---

[1]- **نفس المقابلة.**

[2]- المتوفر على الرابط: http :www.vitaminedz.com

[3]- أنظر المقابلة السابقة.

برنامج	وحدة سكنية		غير معلنة
LPA (2018)	650	(OPG) 200	350
		(ARG URSA) 100	
		350	

– برنامج RHP (الفوضوي) 2019:

استفادت بلدية سعيدة من 1469 وحدة سكنية منها 148 موزعة و 871 في طور الانجاز و 400 لم يتم الإعلان عنها

كما استفادت أيضا من صيغة جديدة برنامج الترقوي العمومي (LPP) المسجلين هم 25 و 149 وحدة سكنية لم يتم إعلانها.[1]

الدائرة	المسجل	المنتهي	في طور	الغير منطلق
سعيدة	25	/	25	0
المجموع	25	/	25	0

ملاحظة: للعلم إن برنامج الترقوي LPP العمومي يوكل للوكالة الوطنية للترقية العقارية من الناحية الإدارية التقنية والمالية (فرع تلمسان) مؤسسة الانجاز (حاجي الطيب)

[1]- أنظر المقابلة السابقة.

– برنامج RHP:[1]

البرنامج	وحدة سكنية	موزعة	طور الانجاز	لم يتم الإعلان عنها
RHP	**1469**	**148**	**871**	**400**

– برنامج وكالة عدل (AADL2019):

المسجلين في هذا البرنامج عددهم 2905 المستفيدين عددهم 900 مستفيد و 1702 وحدة سكنية طور الانجاز والغير المنطلق 303

ملاحظة: نقوم بجمع 1708 مع 303 يكون عدد الوحدات السكنية التي ستنجز 2005 وحدة سكنية . [2]

سعيدة	2905	900	1702	309	شركة الانجاز DEKNSDN
المجموع	2905	900	1702	303	

ملاحظة: كما يمكن للإشارة أن هناك 937 أرض مخصصة للبناء الريفي لهذه السنة (2019)

[1]- **نفس المقابلة.**

[2]- أنظر المقابلة السابقة.

المطلب الثالث: تقييم البرامج السكنية لولاية سعيدة.

إن عملية التسيير اللامركزي للسياسة العمرانية تعتبر من بين الأساليب الحديثة التي تعتمدها الدولة ومنها الجزائر لما تتيحه من مشاركة أفضل للمواطنين في تسيير الشؤون المحلية كافة من خلال الهيئات المنتخبة ومنها رئيس البلدية غير أن واقع الأمور يوضح أن العديد من الإجراءات التي تتخذها الدولة تتنافى و تتعارض مع اللامركزية في التسيير ومنها ما يلي: [1]

1- إن توزيع السكن الاجتماعي من صلاحيات رئيس الدائرة بعد أن كانت البلدية والتي أصبحت حاليا عضوا في اللجنة فقط.

2- غياب دور المجلس الشعبي البلدي في مراقبة المشاريع القطاعية رغم أنها تنجز على تراب البلدية

3- المصادقة على مخططات التعمير من صلاحيات الدولة الممثلة في الوالي.

- ما يمكن قوله أن سياسة السكن نجحت و لو بنسبة متوسطة في توفير السكن داخل البلدية بجميع أنماطه غير أنها فشلت في توفير المجال السكني الجيد والنوعي يكون بمثابة التقاء أو احتكاك (الساحات الخضراء) ، أماكن ترفيهية تجعل السكان أكثر تماسكا .

[1]- خلفاوي نسيمة ، **مرجع سابق** ، ص 160.

المبحث الثالث: تقييم السياسة العمرانية المحلية

إن تتبع مسار تسيير السياسة العمرانية لبلدية سعيدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من خلال مخططات التوجيه والبرامج المسطرة اخص إلى استخلاص عدة نتائج منها ما يخص المشاكل الناتجة عن السياسات المتعاقبة التي تعتبر مشاكل مشتركة بين اغلب المدن الجزائرية

المطلب الأول:المشاكل المتعلقة بالعمران

1- تعاني بلدية سعيدة من انتشار الأحياء الفوضوية في محيطها نتيجة النزوح الريفي.

2- صعوبة حركة المواصلات في ساحات الذروة لقلة وسائل النقل الجماعي السريعة مثل القطار ، الترامواي

3- تقهقر الإطار المبني والذي لا يتجاوب مع وظائف مراكز المدن الحديثة مثل التجارة الراقية الخدمات الطبية ، الخدمات الاجتماعية

4- انتشار النفايات نتيجة لمفرغات العشوائية

المطلب الثاني: الحلول المقترحة

بخصوص الحلول المقترحة للمشاكل العمرانية يمكن حصرها فيما يلي:

1- لقد سنت الحكومة القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 والذي يعبر عن السياسة الحالية والمستقبلية والتي تشكل حلولا للإختلالات و التحديثات المستقبلية ويندرج في سياق المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة

2- للتخفيف من الضغط السكاني بسبب النزوح الريفي كون المدينة تشكل مركز استقطاب و تزايد طبيعي للمواليد حيث أصبح الطلب على السكن بشكل (أزمة بادرت السلطات إلى إنشاء الأقطاب العمرانية الجديدة وهي حلول مهمة لمشكلة السكن

3- لحل مشاكل المواصلات والنقل يجب إضافة وسائل النقل من نوع تراموای

4- تسوية و إعادة هيكلة للأحياء الفوضوية و دمجها في المحيط العمراني والقانوني

5- انجاز مركز الردم للنفايات الحضرية للقضاء على المفرغات العشوائية

6- مواصلة سياسة تعدد صيغ السكن الاجتماعي التساهمي الترقوي ، الريفي للجانب الاجتماعي لها والمتمثل في تلبية طلبات مختلف الفئات الاجتماعية [1]

[1]- أمين الزاوي " **عقود ايجار كل ثلاثة سنوات لوقف التلاعب بالسكنات الاجتماعية**" ، متوفر الرابط: http//m : www.echoroukonline .com/ara interviews/32186.htm/ ?print

خلاصة:

يمكن القول أن أدوات التهيئة والتعمير من الأدوات المهمة التي تنتهج لمواجهة مقتضيات العمران الحديث بحيث هذه الأدوات تحد التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية ونضبط توقعات التعمير والشروط التي تسمح بترشيد المساحات و رقابة النشاطات الفلاحية وحماية المساحات الحساسة والمواقع والمناظر ومنه يمكن أن نصف هاته الأدوات من القرارات القبلية التي تتخذها الإدارة وذلك من أجل مراقبة استغلال واستعمال الأراضي العمرانية.

الخاتمة

الخاتمة:

إن عملية صنع السياسة العامة في الجزائر تستحوذ فيها الحكومة على كامل الدور ، في حين دور الإدارة المحلية فيها وتأثير هذه الأخيرة على مسارها ضعيف جدا لم يرقي بعد بالمستوى المطلوب ولما هو منتظر من الإدارة المحلية ، باعتبارها الشريك الأوثق للحكومة في صنع السياسة العامة ، كما أن السياسة العامة تعد مجموع برامج ومشاريع التي تبادرها الحكومة من أجل تحقيق التنمية بالمجتمع وتختلف أنواع هذه السياسة باختلاف مجالات

الحياة ، وتتخذ منها مستويات من بينها السياسة العامة في المستوى المحلي أو ما يعرف بالسياسة العامة المحلية والتي تتعلق بمستوى معين جزئي مقارنة بالمستوى الوطني ونطرح على سبيل المثال السياسة العمرانية المحلية، تعتبر الإدارة المحلية أحد الفواعل الرسمية المحلية لصنع السياسة العامة المحلية إلى جانب المجتمع المدني و القطاع الخاص، فهذه الأخيرة تلعب دوراً مهماً لترشيد السياسة العامة المحلية من خلال الشراكة المحلية ليكون المواطن المحلي أكثر ديمقراطية في التجارب مع هذه السياسات المحلية و التي ليست بمعزل عن السياسة الوطنية، في الواقع المحلي للإدارة المحلية ماهو إلا دليل عن تزايد حجم الفساد خاصة مع تزايد اعتمادات المالية للولاية و البلدية في إطار الإصلاحات و هذا راجع لعدم إشراك المجتمع المحلي في قرارات المتعلقة باحتياجاتهم المحلية أدى في كثير من الحالات إلى إقصاء وسوء التقدير لاحتياجات و توزيعها و نشوب صراعات بين الطرفين، كما أنَّ عملية صنع السياسة العامة المحلية في الجزائر تواجهها مجموعة من العوائق على الرغم من وجود دوافع القوة الداخلية و الخارجية لإحداث تغيير في السياسات و القوانين التي تتماشى مع التحولات الاجتماعية، يمكن تحديد هذه العوائق فيمايلي:

- ضعف مستوى الثقافة السياسية و غياب الوعي السياسي و مشاركة السياسية لأفراد المجتمع المحلي الأمر الذي يتيح الفرصة للمسؤولين باتخاذ القرارات.
- عدم المساواة بين الأقاليم المختلفة لاختلاف القدرات على المستوى المحلي خاصة البلديات.

- ❖ تضخم و تعدد أجهزة الإدارة العامة و تفرعها بما لا يستقيم مع التوجيه الاستراتيجي لإعادة صياغة دور الدولة و إعطاء الفرص لمنظمات المجتمع المدني.
- ❖ المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع مما يستلزم انفاق جزء من موارد الدولة لمواجهتها .
- ❖ غياب العدالة في توزيع الثروة و الدخل.

كما أنَّ السياسة العمرانية المحلية تعتبر من الأهداف التي تسعى الإدارة المحلية إلى تحقيقها و تنفيذها حيث أن تسيير هذه الأخيرة هو تسيير غير عقلاني مبني على النوايا والمغالاة بعيدا عن الرشادة ولا يستند إلى معايير الكفاءة أي أنه لا يزال تسييرا وفقا للفلسفة التقليدية وهذا هو سبب فشل السياسة العمرانية ومن خلالها السياسات القطاعية المتفرعة عنها : سياسة التعمير ، التهيئة الإقليمية ، السياسة العقارية ن سياسة الإسكان ، والسياسة الفلاحية كما يمكن ربط فشل السياسة العمرانية أيضا بانعدام الاستقرار على المستوى الحكومي تغيير القوانين والبرامج والسياسات لأسباب ترتكز على الرقابات و الميولات ، وأيضا الوزارات الوصية على مجال التعمير حيث كانت تابعة لوزارة السكن ثم صارت تابعة لوزارة التجهيز والتهيئة العمرانية ثم إلى وزارة التهيئة والتعمير ، إن هذا التغيير يؤثر بشكل كبير إلى غياب إستراتيجية واحدة وهي مواجهة مشاكل العمران التي تثقل المدينة الجزائرية خاصة في ظل غياب الرقابة على المستوى المحلي وما ينجم عن ذلك من تجاوزات.

زمن خلال ما تقدم خلصت هذه الدراسة لهذا البحث إلى الاستنتاجات التالية :

- السياسة العامة لمجموع البرامج الموجهة إلى تحقيق هدف معين داخل المجتمع
- السياسة العامة المحلية جزء من السياسة العامة الوطنية موجهة إلى تنمية المجتمع المحلي
- السياسة العمرانية هي سياسة اجتماعية تمثل قطاع حساس مقارنة بالسياسات الأخرى

وبناء ا على الاستنتاجات السابقة يمكن الاقتراحات التالية:

- إشراك الفواعل المحلية الرسمية في مراحل إعداد و صياغة السياسات العامة و استفادة من الخبرة التي تحوزها.
- ضمان استقلالية الفواعل المحلية عن الولاءات الشخصية و القبلية و احتكام جميع الأطراف و القانون و العمل على إجراء عملية التحويل الإجبارية نحو مصالح جديدة لجميع الإطارات و المسؤولين المحليين بصفة دورية للتخلص من شبكات المحسوبية و الفساد.
- تدعيم دور الفواعل المحلية في تحقيق التنمية المحلية.
- تمكين جميع الأطراف من المساهمة بفعالية في إنجاح صنع السياسة العامة و عدم الإفراط في مركزية القرار.
- تمكين اللامركزية الفعلية و تخفيف شدة المركزية.
- تقديم الخدمة العمومية في التركيز على الكفاءة و جعل العلاقة بين المواطن و الإدارة تحتكم لقوة القانون في ظل الديمقراطية المحلية الحقيقية و الاستجابة للرهنات الاقتصادية بما يخدم المواطنة و احترام حقوق الإنسان.

أما الاقتراحات المتعلقة بالسياسة العمرانية المحلية فهي كالتالي:

- تزويد الإدارة بكل الوسائل وعلى الخصوص البلديات لأن مسؤولياتها كبيرة في مجال التهيئة والتعمير لمكافحة ظاهرة التشوه العمراني والبناءات الفوضوية سوءا كانت مادية من خلال تخصيص الدولة مساعدات مادية للقيام بدورها الفعال وتزويد مصالحها التقنية بالمختصين في مجال التسيير العمراني.
- إعداد التهيئة والتعمير والمصادقة عليها وكذلك تقليص إجراءات متخذة من أجل منح رخص البناء والشهادات
- لابد من احترام المواطن وأخذه بعين الاعتبار لمختلف العمليات العمرانية وعند إعداد مخطط التهيئة والتعمير لأن المواطن يعتبر العنصر المهني بالدرجة الأولى فمشاركته تجعله يحس فعلا بانتماء المدينة

- مراعاة البعد البيئي وإدخاله في جميع مراحل العملية العمرانية

ومنه يمكن القول أن التكفل بتسيير العمران مهمة صعبة يفترض رؤية سياسية واضحة ، إجماع مدني والصحوة الثقافية والفكرية تصاغ ضمن إستراتيجية شاملة بينة المعالم في إطار مشروع حضري مع رقابة صارمة في تطبيق القوانين دون تساهم أو تسامح وتعزيز دور القضاء ذلك من أجل رؤية أفضل لمستقبل التعمير في بلادنا كما جاء قول العلامة ابن خلدون :" **متى كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل**"

قائمة المصادر والمراجع

أ- الكتب باللغة العربية:

1- أ.حسين أحمد مصطفى ، **تحليل السياسات مدخل جديد في التخطيط في المنظمة الحكومية** ، (مطابع البيان التجارية ، 1994)

2- إسماعيل علي سعد ، **مبادئ علم السياسة ، دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية** ، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 2007)

3- أندرسون جيمس ، **صنع السياسة العامة** ، (ت عامر الكبيسي) ، (عمان ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ط1)

4- بدوي محمد طه و مرسي ليلى أمين ، **المبادئ الأساسية في العلوم السياسية** ، (الإسكندرية منشأة المعارف ، 2000)

5- بعلي محمد الصغير ، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2004)

6- بوجمعة خلفة ، **العمران والمدينة** ، (عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009)

7- بوضياف عمار ، **الوجيز في القانون الإداري** ، (الجزائر: جسور للنشر و التوزيع ن ط3 ، 2013)

8- بيومي محمد علي ، **دور الصفوة في اتجاه اتخاذ القرار السياسي** ، (الجزائر: دار الكتاب الحديث 2009)

9- ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** ، (عمان: الأردن ، بط 2009.)

10- جديد محمد موفق ، **إدارة الأعمال الحكومية** ، (عمان: دار المناهج 2002)

11- جلاب كمال ، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها الجزائر ، بريطانيا ، فرنسا** (دار الهومة للنشر والتوزيع ، 2004)

12- جمعة سلوى الشعراوي ، **صنع السياسات البيئية في مصر** ، (القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية 1997)

13- الجندي مصطفى ، **المرجع في الإدارة المحلية** ، (الإسكندرية : منشأة المعارف 1971)

14- حرب أسامة غزالي ، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** ، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ن سلسلة علم المعارف ، 1987)

15- حسن خليل ، **السياسات العامة في الدول النامية** ، (لبنان: يروت دار المنهل اللبناني ، 2007 ، ط1)

16- الحناوي محمد ، مصطفى نهاد فريد ، **مبادئ وسياسات الاستثمار** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع 2008)

17- زهران جمال علي، **الإطار النظري لصنع القرار السياسي رؤية إستراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر** ، (القاهرة : مكتبة مديولي ، 1987)

18- شريفي نسرين وآخرون، **القانون الإداري ، التنظيم الإداري ، النشاط الإداري** ، (الجزائر: دار بلقيس للنشر)

19- طاشما بومدين ، **التنمية السياسة دراسة في خيرات أنظمة السياسية العربية** ، (جامعة تلمسان: مكتبة الوفاء القانونية ، 2018)

20- طلال علاء الدين ، **تحليل السياسة العامة ، قضايا نظرية ومنهجية** ، (القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسة 1988)

21- الطيب حسن بشير ، **الدولة العصرية دولة مؤسسات** ، (القاهرة: دار الثقافية ، 2000)

22- عبد الهادي حمدي امين ، **الإدارة العامة العربية والمعاصرة أصول علمية و تطبيقاتها المقارنة** ، (القاهرة: دار الفكر العربي)

23- عبدالله هشام ، **ترجمة السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر** (عمان: الدار الأهلية ، 1997)

24- عوالمة عبد الجاحظ ، **إدارة المؤسسات العامة الأسس النظرية وتطبيقاتها في الادارة** ، (عمان: مؤسسة زهران ، 1993)

25- فاطمة الزهراء مولقرعة ، مختار عصماني ، **دور الإدارة المحلية في سطح السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة** ، 2004/2001.

26- الفهداري فهمي خليفة ، **السياسة العامة من منظور البنية والتحليل** ، (عمان ، دار المسيرة ، 2009.)

27- قدري عبد المجيد ، **مدخل السياسة الاقتصادية الكلية ودراسة تحليلية وتقييميه** ، (الجزائر: ديوان السلوكات الجامعية)

28- كابر جوزيف ، وسلر لويس ، **تغيير اجتماعي و الإدارة المتكيفة** ، (ت محمد الخطيب) ، (عمان: دار النشر للطباعة والتوزيع 1996)

29- الكبيسي عامر ، **صنع السياسة العامة** ، (عمان: دار المسيرة ، 1990)

30- المغيربي محمد زاهي بشير ، **قراءات في السياسة المقارنة** (بنغازي: منشورات جامعة كاريونس، 1996)

31- مهنا محمد نصر ، **النظرية السياسية والسياسة المقارنة** ، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ب.ط)

32- ياسين السيد ، **السياسة العامة على القضايا النظرية والمنهجية** ،(مصر: مكتبة النهضة المصرية ، 1988)

ب- المجلات:

1- بوسشيت دوقلاس ، (ت يثمامهين بهاء) ، **مبادئ التنمية المستدامة** ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ن مصر ن بون سنة الطبع.

2- دياب محمد علي ، **مفهوم الإقليم وعلو الأقاليم جغرافي بشري** ، مجلة جامعة دمشق ن العدد الثاني 2012.

3- رضوان عايلي ، **مخططات التعمير كوسيلة لتنفيذ السياسة الوطنية للتعمير** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العد 16 جوان 2016.

4- زريق كمال ، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطي** ، مجلة الجندور ، مجلة الكترونية تعنى بالعلوم الإنسانية العدد 29 ، 2005 ، متوفر على الرابط http://www.ulumnt

5- عصمان عبد المعطي ، **التكيف القانوني للنظام المحلي الجزائري** ، المجلة الجزائرية للعلوم القضائية الاقتصادية والسياسية ، جامعة الجزائر ن العدد 3 سبتمبر 1978.

ت- المذكرات:

1/- أحمد طيب ، **دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الاقتصادي الوطني والمجلس الاجتماعي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر غير منشورة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2007.

10/- خلفاوي نسيمة ، **السياسة العمرانية للجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية سيدي احمد** ، مذكرة ماستر تخصص تسيير و إدارة الجماعات المحلية ، قسم العلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة 2017/2016

2/ حسيبة فارو ، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر من 1970 – 2007** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة مولود معمري بتيزي وزو 2012-2011

3/- قداري مباركة ، **تقييم السياسة العامة المحلية في الجزائر ، دراسة حالة الخدمات الصحية بالمؤسسات الإستشفائية العمومية محمد بوضياف ولاية البيض** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في سياسات العامة وتنمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، جامعة الدكتور مولاي طاهر ، سعيدة 2016-2015.

4/- عبد العزيز عقاقبة ، **تسيير السياسة العمرانية في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2010-2009.

5/- فتيحة الطويل ، **السياسة الحضرية ومشكلاتها في المناطق الصحراوية دراسة ميدانية في مدينة بسكرة** ، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع التنمية ، قسم علم الاجتماع جامعة بسكرة ، 2005.

6/- بوشلوش عبدالغاني ، **التخصصات السكنية في مدن فرجيوه ميلة الإطار القانوني لكبفية التعمير والانعكاسات الاجتماعية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر التهيئة العمرانية ، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية ، جانعة المنتوري بالجزائر 2008/2005

7/- فميري عزيزة ، الفواعل الرسمية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2008/2007.

8/- جموغي بن التركي ، **المجلس الشعبي البلدي في ظل القانون 11/10 المتعلق بالبلدية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2015/2014.

9/- زكريا عطا الله ، **دور الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية في الجزائر ، نموذج قراءة في قانون البلدية والولاية** ، 2012/2011. مذكرة ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، بسكرة ، 2013

ث- التشريعات:

- **القوانين:**

- القانون رقم 06/06 المؤرخ في 2006/02/20 **المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة** ، الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية العدد 15

ج- المراسيم التنفيذية:

- المادة 02 من المرسوم التشريعي رقم 07/94 المؤرخ في 1994/05/18 **المتعلق بتحديد المخالفات وتطبيق العقوبات العمرانية** .

ح- الملتقيات:

- كمال المالوفي ، السياسة العامة وأداء النظام السياسي ضمن ندوة بعنوان: **الأطر النظرية ومناهج التخليل السياسة العامة** ، القاهرة : مركز البحوث والدراسة السياسية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1987.

-

خ- المواقع الالكترونية :

- فتحي دايم ، **صناعة القرار السياسي والرأي العام** ، متوفر على الرابط http:/hmsalgeria.not
- عمر جمعة ، عمران العبيدي ، **دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية** ، المتقر غلى الرابط http:/www.aannaba.comorg/
- Mbohom/mba75/boar.htm
- http://diumbs.blogspot.com

- http:/www.vitaminedz.com
- مهنا عبد اللطيف الحديثي ، **النظام السياسي والسياسة العامة** ، المتوفر على الرابط

www.vbararsgate.com/shathreao:pha

- ثروة محمد شلبي ، **التنمية الاجتماعية** ، جامعة بنها ، المتوفرة على الرابط

https ;//www.needLWAFURAT.com

- مفهوم السياسة البيئة وأهم أهدافها المتوفر على الرابط:

www.gorberfutur.com/vbltbo264html

- http://amenagement.blospot.com

د- المراجع باللغة الأجنبية:

- David easton,catogories for the system Avalysis of politics in bemard susseer Appava ches to the study of polotics 1992
- Jeun La caise La politique economique resseuces pays cles enseignonls et les formateurs en francies des affaires

هـ- المقابلات:

- مقابلة مع السيدة : **زبير كريمة** ، مهندس دولة في الإدارة الإقليمية ، مديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة بتاريخ 2019/04/04.
- مقابلة مع السيدة: **مبارك أم جيلالي** ، رئيس مكتب الري ، مديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة بتاريخ 2019/04/21.
- مقابلة مع السيد : **محمد بغداد** ، مهندس معماري بمديرية السكن لولاية سعيدة ، بتاريخ 2019/04/18 .

الملاحق

تعتبر بلدية سعيدة كباقي بلديات الوطن ينظمها القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22-06-2011 ، وبها مجلس بلدي منتخب يتناول جميع قضايا المجلس وفق القانون و بها هيئة تنفيذية بشكلها رئيس المجلس الشعبي البلدي و إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

و تقوم بلدية سعيدة بالمهام المخولة لها حاليا بالاستعانة بالهيكل التنظيمي المعد من طرفها ويتم التطرق إلى مهام كل مديرية حسب ما هو مبين أدناه:

- أمانة رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- الأمانة العامة.
- المديريات.
- المصالح .
- المكاتب.
- الفروع.

مشروع الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة

قائمة الملاحق

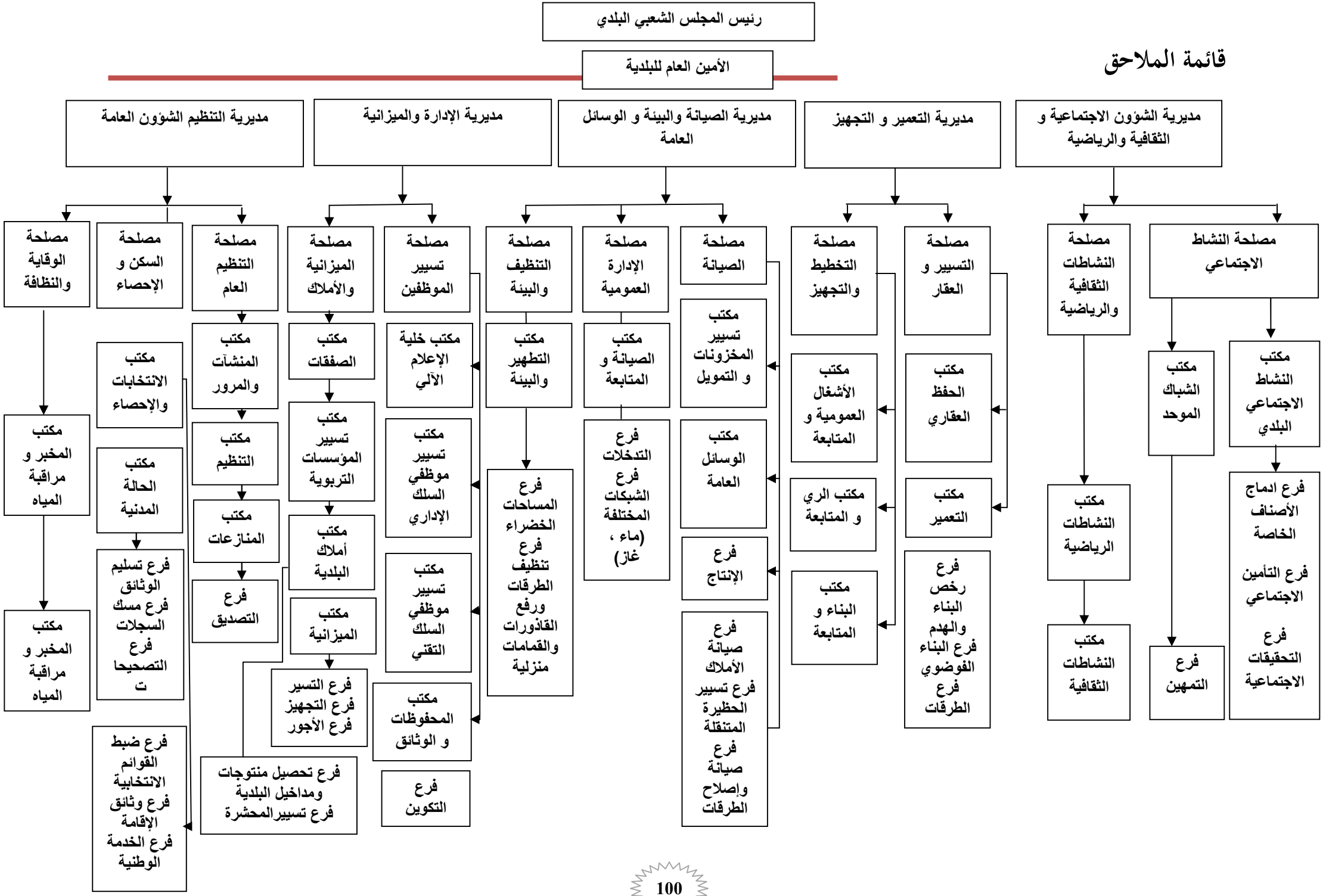

أ- المخالفات المتعلقة بتشييد بناية بدون رخصة:

المخالفات	العقوبات
1- تشييد بناية بدون رخصة ، بناء على أرض تابعة للأسلاك العمومية	- غرامة مالية تقدر بـ 2000 دج
2- تشييد بناء بدون رخصة بناء على أرض تابعة للأسلاك الخاصة الوطنية أو ملكية خاصة تابعة للحيز	- غرامة مالية تقدر بـ 1500 دج
3- تشييد بناية دون رخصة بناء على أرض خاصة	- غرامة ملية تقدر بـ 1000 دج

2- المخالفات المتعلقة بتشييد بناية لا تطابق مواصفات و رخصة البناء:

المخالفات	العقوبات
1- تجاوز معامل الأرضية ثقل أو تفوق 10% مقررة	- غرامة مالية تقدر بـ 900 دج
2- تجاوز معامل شغل الأرضية لطريق و ملحقاتها يفوق 10%	- غرامة مالية تقدر بـ 900 دج
3- عدم احترام الارتفاع المرخص به	- غرامة مالية تقدر بـ 900 دج لكل مستوى أو 300 دج لكل متر يضاعف
4- الاستيلاء على ملكية الغير	- غرامة مالية تقدر بـ 800 دج
5- تعديل الواجهة	- غرامة مالية تقدر بـ 500 دج
6- إنجاز منفذ	- غرامة مالية تقدر بـ 700 دج

3- المخالفات المتعلقة بعدم القيام بإجراء التصريح:

المخالفات	العقوبات
1- عدم وضع لافتة المبينة لمرجع رخصة البناء	- غرامة مالية تقدر بـ 200 دج
2- عدم التصريح بفتح ورشة أو بإتمام الأشغال	- غرامة مالية تقدر بـ 700 دج

فهرس الجداول

الرقم	العنـــــــــــــــــــوان	الصفحة
01	المخالفات المتعلقة لتشييد بناية بدون رخصة	72
02	برنامج L.P.A 2010-2011	76
03	برنامج L.P.A 2018	79
04	برنامج R.H.P 2019	80

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	متطلبات دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة وأهميتها	50
02	الهيكل التنظيمي لمديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة	70

الملخص:

شهدت السياسات العامة المحلية في الجزائر في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا في جميع القطاعات حيث أصبح موضوع صنع السياسة العامة المحلية في الجزائر محل اهتمام متزايد من طرف الباحثين السياسيين السياسة العامة تشمل مجمل البرامج و المشاريع التي تقوم عليها التنمية داخل المجتمعات لا يتسنى تحقيقها دون ما تكون السياسة العامة ناجحة وفعالة داخل المجتمع

فالسياسة العامة المحلية وعلى هذا المستوى من السياسات العامة الذي يرجع منه تنمية المجتمع المحلي نجد السياسة العامة العمرانية دفعها تحقيق التنمية المحلية لأنها برنامج من برامج السياسة العامة ذات طابع اجتماعي ويهدف هذا البحث إلى دراسة واقع السياسة العمرانية المحلية في مديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة باعتبارها فرع من فروع وزارة السكن والعمران

الكلمات المفتاحية:السياسة العامة ، صنع السياسة العامة المحلية ، السياسة العمرانية المحلية

وعلى هذا المستوى من السياسة العامة التي تهدف إلى التنمية العمرانية إن غايتها تحقيق التنمية المحلية حسب برنامج من البرامج

Abstract :

Recently , the local public policies in Algeria have seen great interest in all sectors , where political researchers have becom very intersted in the theme of making « local public policies in Algeria » ; it is not possible to achieve the programs and projects that underpin develelopment wthin societies unless public policy in successful and effective inside the society.

And at this level of the public policy that aimes to the urban development which its purpose is to achieve the local development according to the public policy programs oh the social nature

This research aims to study the reality of local urban policy in the **Directorate Of Constrction**, **Processing And Housing In The Wilaya Of Saida** as a branch of the Ministry of Housin and Construction

The Key words : the public policy , making local public policies , Local Urban Policy.

فهرس المحتويات

كلمة الشكر

الإهداء

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة. 2

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة وأهميتها. 2

المطلب الثاني: تطور مفهوم السياسة العامة..... 7

المطلب الثالث: أنواع السياسة العامة ومراحلها. 11

المبحث الثاني: ضبط معرفي حول السياسة العامة المحلية. 22

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة المحلية. 22

المطلب الثاني: علاقة السياسة العامة المحلية ببعض المفاهيم. 25

المطلب الثالث: أنواع السياسة العامة المحلية. 28

المبحث الثالث: ضبط معرفي حول السياسة العمرانية على المستوى المحلي.....30

المطلب الأول: تعريف السياسة العمرانية المحلية. 30

المطلب الثاني: بعض المفاهيم ذات العلاقة بالعمران والسياسة العمرانية. 31

المطلب الثالث: علاقة التكاملية بين سياسات القطاعية للعمران. 37

خلاصة: 39

الفصل الثاني: تحديد الفواعل المحلية في صنع السياسة العامة المحلية

المبحث الأول: تحديد الفواعل المحلية في صنع السياسة العامة المحلية 42

المطلب الأول: الفواعل الرسمية.....42
المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية على المستوى المحلي. 45
المبحث الثاني: مراحل صنع السياسة العامة المحلية على مستوى اللامركزية 51
المطلب الأول: على مستوى المجلس الشعبي البلدي. 51
المطلب الثاني: المجلس الشعبي الولائي.....53
المبحث الثالث: واقع السياسة العمرانية في الجزائر.....54
المطلب الأول: فواعل السياسة العمرانية المحلية 54
المطلب الثاني: أدوات تسيير السياسة العمرانية المحلية 56
المطلب الثالث: أهداف السياسة العمرانية المحلية و مهامها. 60
خلاصة:.....62
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مستوى مديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة
المبحث الأول: دراسة تطبيقية على مستوى مديرية التعمير والتجهيز والسكن بلدية سعيدة65
المطلب الأول: مديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة 65
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة 70
المطلب الثالث: مهام مديرية التعمير والتجهيز والسكن لبلدية سعيدة. 71
المبحث الثاني: أهم البرامج السكنية التي استفادت منها بلدية سعيدة 75
المطلب الأول: تعريف مديرية السكن. 75
المطلب الثاني: أهم البرامج السكنية لبلدية سعيدة من 2010 إلى 2019. 76
المطلب الثالث: تقييم البرامج السكنية لولاية سعيدة. 81
المبحث الثالث: تقييم السياسة العمرانية المحلية 82

المطلب الأول:المشاكل المتعلقة بالعمران.....82
المطلب الثاني: الحلول المقترحة 82
خلاصة: 84
الخاتمة:.....86
قائمة المصادر والمراجع 90
الملاحق.....98
فهرس الجداول 103
فهرس الأشكال 103
الملخص: 104